التقاضي عن بعد وأثره على العدالة في المحاكم السعودية من وجهة نظر القضاة والمشايخ (دراسة تحليلية للتحولات القانونية والتقنية في ظل التقنيات الحديثة)

أ.د. كمال عبد الله المهلاوي
كليات الخليج – السعودية

أ.د. محمد سويلم حامد
كليات الخليج – السعودية

ملخص البحث:

هدفت الدّراسة الحالية إلى التعرف على أثر التقاضي عن بعد على العدالة في المحاكم السعودية من وجهة نظر القضاة والمشايخ، والوقوف على مدى تأثير التقاضي عن بُعد على سرعة إنجاز القضايا، وتحليل مدي تأثير التقاضي عن بُعد على توفير العدالة للمواطنين، كما هدفت الدراسة أيضًا إلى معرفة مدي تأثير التقاضي عن بُعد على كفاءة النظام القضائي، وتحليل مدى إمكانية التغلب على التحديات والمخاطر المحتملة لتقنية التقاضي عن بُعد، وفحص مدى تأثير التقاضي عن بُعد على الشفافية والموثوقية في النظام القضائي، وتقييم مدي استعداد النظام القضائي السعودي لتبني التقاضي عن بُعد، والتعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزي لمتغيرات، الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي. استُخِدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم بناء استبانة مكونة من (40) عبارة موزعة على ستة محاور. وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها وذلك قبل تعميمها الكترونيًا. وقد استجاب للاستبانة عينة عشوائية بسيطة بلغ عددها (396) مفردة من مجتمع القضاة والمشايخ، وذلك بخلاف العينة الاستطلاعية التي بلغ عددها (25) مفردة. وكان من أبرز نتائج الدراسة أن درجة موافقة عينة الدراسة عما جاء بمحاور الاستبانة الستة كان مرتبا تنازليًا على النحو التالي: جاء المحور الأول: تقييم مدي تأثير التقاضي عن بُعد على سرعة إنجاز القضايا، في المرتبة الأولى، بدرجة موافقة (مرتفعة جداً)، بمتوسط حسابي (4.42). وجاء المحور الثاني: تحليل مدي تأثير التقاضي عن بُعد على توفير العدالة للمواطنين، في المرتبة الثانية، بدرجة موافقة (مرتفعة جداً)، بمتوسط حسابي (4.33). بينما جاء المحور الخامس: فحص مدي تأثير التقاضي عن بُعد على الشفافية والموثوقية في النظام القضائي، في المرتبة الثالثة، بدرجة موافقة (مرتفعة جداً)،

بمتوسط حسابي (4.24). وجاء المحور السادس: تقييم مدي استعداد النظام القضائي السعودي لتبني التقاضي عن بُعد، في المرتبة الرابعة، بدرجة موافقة (مرتفعة)، بمتوسط حسابي (4.14). بينما جاء المحور الرابع: تحليل مدي إمكانية التغلب على التحديات والمخاطر المحتملة لتقنية التقاضي عن بُعد، في المرتبة الخامسة، بدرجة موافقة (مرتفعة)، بمتوسط حسابي (4.08). واخيرًا جاء المحور الثالث: دراسة مدي تأثير التقاضي عن بُعد على كفاءة النظام القضائي، في المرتبة السادسة، بدرجة موافقة (مرتفعة)، بمتوسط حسابي (3.90). كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على العدالة في المحاكم السعودية تعزي لمتغيرات، الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي. وخرجت الدّراسة بتوصيات منها: ضرورة تعزيز وتطوير البنية التقنية للمحاكم، تحديث التشريعات القضائية بما يتماشى مع التحول الرقمي، وضرورة توفير برامج تدريبية مستمرة للقضاة وأطراف العملية القضائية، وتعزيز موثوقية وأمن البيانات القضائية الرقمية.

الكلمات المفتاحية: النظام القضائي السعودي، التقاضي عن بُعد، المحاكم، القضاة والمشايخ، التحول الرقمي.

E-litigation and its impact on justice in Saudi courts from the perspective of judges and sheikhs
(An analytical study of legal and technical transformations considering modern technologies)

Prof. Dr. Kamal Al-Mahalawi **Prof. Dr. Mohammed Sweilem Hamed**

Abstract

The current study aimed to identify the impact of remote litigation on justice in Saudi courts from the perspective of judges and sheikhs, determine its impact on the speed of case completion, and analyze its effect on the provision of justice to citizens. The study also aimed to determine the effects of remote litigation on the efficiency of the judicial system, analyze the potential challenges and risks of remote litigation technology, examine the impact of remote litigation on transparency and reliability in the judicial system, assess the readiness of the Saudi judicial system to adopt remote litigation, and determine the extent of statistically significant differences between the responses of the study sample members attributable to variables such as gender, age, and educational level. The study relied on the descriptive analytical approach, developing a questionnaire consisting of 40 statements divided into six axes. The validity and reliability of the study tool were verified before it was distributed electronically. A simple random sample of 396 units from the community of judges and sheikhs responded to the questionnaire, in addition to a 25-unit pilot sample. One of the most prominent findings of the study was that the study sample's degree of agreement on the six questionnaire axes was ranked in descending order as follows: The first axis, "Evaluating the extent of the impact of remote litigation on the speed of case completion," ranked first, with a "very high" approval score and an arithmetic mean of 4.42. The second axis, "Analyzing the extent of the impact of remote litigation on providing justice to citizens," ranked second, with a "very high" approval score and an arithmetic mean of 4.33. The fifth axis, "Studying the extent of the impact of remote litigation on the transparency and reliability of the judicial system," ranked third, with a "very high" approval score and an arithmetic mean of 4.24. The sixth axis, "Evaluating the readiness of the Saudi judicial system to adopt remote litigation," ranked fourth, with a "high" approval score and an arithmetic mean of 4.14. The fourth axis, "Analyzing the extent of the ability of remote litigation technology to overcome potential challenges and risks," ranked fifth, with a "high" approval score and an arithmetic mean of 4.08. Finally, the third axis, "Examining the extent to which remote litigation can exceed the efficiency of the judicial system," ranked sixth, with a "high" approval rating and an arithmetic mean of 3.90. The results also showed no statistically significant differences between the study sample's responses regarding the impact of remote litigation on justice in Saudi courts, attributable to variables such as gender, age, and educational level. The study concluded with recommendations, including the need to strengthen and develop the technical infrastructure of courts, update judicial legislation in line with the digital transformation, provide ongoing training programs for judges and other parties involved in the judicial process, and enhance the reliability and security of digital judicial data.

Keywords: Saudi judicial system, e-litigation, courts, judges and sheikhs, digital transformation**.**

مقدمة:

التقاضي عن بُعد هو نظام قضائي حديث يعتمد على استخدام التقنيات الرقمية لتسهيل إجراءات المحاكمة، حيث يسمح للأطراف المعنية بحضور الجلسات عن بعد وتقديم الأدلة والمرافعات دون الحضور إلى قاعة المحكمة.

تمضي المملكة العربية السعودية بخطوات واثقة حيث كان من ضمن أهداف رؤية 2030 التقاضي عن بعد. حيث أطلقت وزارة العدل العديد من المبادرات والخدمات الإلكترونية التي تهدف إلى تسهيل إجراءات التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة، ومن أبرز هذه المبادرات خدمة "التقاضي الإلكتروني" عبر منصة "ناجز."

وتحافظ خدمة التقاضي عن بعد على الضمانات القضائية كافة؛ وفق حوكمة تضمن تحقيق تلك الضمانات، واستيفاء حق الدفاع بتمكين الأطراف من الاطلاع على كامل ما يقدم في القضية بما في ذلك المذكرات والمستندات التي تقدم أثناء الجلسة أو عند التهيئة والتحضير ومواجهة الأطراف بها

https://www.moj.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/NewsDetails.aspx?itemId=1670)

تاريخ دخول الموقع 24/ 3/ 2025م).

وتعكس إحصائيات أداء المحاكم في المملكة خلال العام 2024م تطورًا إيجابيًا ملحوظًا؛ حيث بلغ عدد الجلسات القضائية أكثر من 2، 3 مليون جلسة، 98٪ منها عقدت عن بعد عبر خدمة التقاضي الإلكتروني، فيما بلغ متوسط الجلسات للقضية المغلقة جلستين بارتفاع نسبته 33٪ عن عام 2023

https://www.moj.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/NewsDetails.aspx?itemId=1670)

تاريخ دخول الموقع 24/ 3/ 2025م).

أهمية البحث:

تنبع أهمية التقاضي عن بعد في أنه من الموضوعات الحديثة المتعلقة بالتحول الرقمي، والتي تعد تجربة تسعى فيها الدولة لنقلة القضاء من دور المحاكم التقليدية في قاعة المحكمة إلى

الجلسات الافتراضية التي تحقق سرعة الإنجاز والشفافية وتمكين المتقاضي من توفير فرص العدالة للأطراف بالصول إلى العدالة.

اهداف البحث:

1. تيسير الوصول إلى العدالة
2. تحقيق العدالة الناجزة
3. زيادة الشفافية والموثوقية
4. توفير الوقت والتكاليف
5. تحسين كفاءة النظام القضائي
6. مواكبة التطورات التكنولوجية
7. يعزز التحول الرقمي في القطاع العدلي ويساهم في تحقيق رؤية المملكة 2030.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في استخدام المنصات والتحولات الرقمية التي تسهم في الشفافية وتحقيق العدالة.

أسئلة البحث:

السؤال الرئيس: هل يؤثر التقاضي عن بُعد على العدالة في المحاكم السعودية؟

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل التقاضي عن بُعد يسهم في سرعة إنجاز القضايا؟
2. هل التقاضي عن بُعد يسهم في توفير العدالة للمواطنين؟
3. هل التقاضي عن بُعد يسهم في تحسين كفاءة النظام القضائي؟
4. هل التقاضي عن بُعد يسهم في إمكانية التغلب على التحديات والمخاطر المحتملة لتقنية التقاضي عن بُعد؟
5. هل التقاضي عن بُعد يسهم في زيادة الشفافية والموثوقية في النظام القضائي؟
6. هل النظام القضائي السعودي لديه استعداد لتبني التقاضي عن بُعد؟

7. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على العدالة في المحاكم السعودية تعزي لمتغيرات، الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي؟

الدراسات السابقة:

رغم حداثة الموضوع لكن كثير من القانونيين تناولوا الموضوع من الجانب النظري والتأطير القانوني، قلة فيه الدراسات الميدانية، نذكر منها:

- قدمت د. إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي دراسة بعنوان، **التقاضي عن بعد دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي،** منشورة في مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (84) سنة 2021م. وهدفت الدراسة إلى تتبع صور التقاضي عن بُعد قديمًا، وحديثًا، التكييف الفقهي والقضائي للتقاضي عن بعد – الغرف الإلكترونية –، تقديم مقترحات للنظام السعودي يعمل على وفقها في تشريع التقاضي عن بعد عبر الغرف الإلكترونية، بيان الأحكام الفقهية والوضعية المترتبة على الأخذ بنظام التقاضي عن بعد، بيان الجهة المختصة في مراقبة التقاضي عن بعد والتي تجعل من التقاضي عن بعد أمرًا تحت حكمها.
- قدمت خديجة عبد الولي دراسة بعنوان، **أثر تطبيق المحاكمة عن بعد على ضمانات المتهم،** مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد: الخاص (ديسمبر2021)، تناول البحث الموضوع من جانبين، بوادر تبني فكرة التقاضي عن بعد في التشريع الجزائري، إيجابيات، وسلبيات تكريس مبدأ التقاضي عن بعد في المواد الجزائية.
- قدم بخات كلتومة رسالة ماجستير بعنوان، **التقاضي الالكتروني وانعكاساته في الجزائر،** كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة، السنة الجامعية: 2021–2022، حاولت الدراسة الإجابة: على الأسئلة الآتية، ما مدى تأثير الثورة المعلوماتية على المادة الجزائية بالجزائر؟ تتفرع عن الإشكالية

الرئيسية إشكاليتين فرعيتين هما: ما هو الإطار المفاهيمي للتقاضي الإلكتروني؟ إلى أي مدى تم تجسيد التقاضي الإلكتروني كأسلوب جديد للتقاضي بالقضاء الجزائري؟

- قدم كل من بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، دراسة بعنوان، **التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد: 2 (2021)، هدفت الدراسة إلى إعادة هيكلة قطاع العدالة، عن طريق عصرنته قصد تحسين الأداء فيه، وتقليل الإجراءات، توفير الوقت والجهد على القضاة والمتقاضين، وأعوان العدالة، السرعة في التنفيذ والأداء ،والمساهمة في تخفيف العبء على المتقاضين والأجهزة القضائية، تبسيط الإجراءات على شركاء العدالة، خاصة المحامين ، الحد من البيروقراطية في القطاع، والرفع من مستوى أداء المورد البشري فيه، تحقيق شفافية أكبر في العمل القضائي والأعمال الإدارية المرتبطة به.
- تتفق الدارسة الحالية والدراسات السابقة في الوقوف على مفاهيم التقاضي عن بعد وخصائصه، بينما تختلف الدراسة الحالية والدراسات السابقة في أن الدراسة الحالية بها جانب ميداني تم عمل مسح لآراء العامين في المهنة من وقضاة، ومشايخ.

منهجية البحث:

من أجل الدراسة اتبعت المنهج الوصفي التحليلي، بوصف الظاهرة وتحليلها لاستخلاص النتائج.

هيكل البحث:

لغرض الدراسة يتكون هذا البحث من مقدمة وإطار نظيري وإطار عملي فيه الشواهد العملية.

الإطار النظري

المبحث الأول: مفهوم التقاضي عن بعد

المطلب الأول: تعريف التقاضي في اللغة:

التقاضي: تقاضاه حقه: أي اقتضاه، وتقاضى الخصمان إلى القاضي: أي تحاكما (الحميري، 1420، هـ - 1999 م، 8/ 536).

التقاضي من قضى والقضاء وأصله قضايُ لأنه من قضيت والجمع الأقضية والقضايا واستقضى فلان أي جعل قاضيا يحكم بين الناس، وأما التقاضي فمعناه في اللغة القبض لأنه تفاعل من قضى يقال: تقاضيت ديني واقتضيته بمعنى أخذته (ابن منظور، بدون، ص 3665).

المطلب الثاني: تعريف التقاضي عن بعد في الاصطلاح

تعريفه ككلمة مركبة التقاضي الالكتروني، هو: "حوسبة الإجراءات القضائية بتحويل الإجراءات التقليدية من الشكل الورقي إلى الشكل الالكتروني حيث تتم الحوسبة في الإجراءات فقط دون الموضوع " (حائطي، 2021 ، ص 138).

سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية، بنظر الدعاوى والفصل فيها وتنفيذ، الأحكام، بغية الوصول إلى فصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين (حازم، 2010، ص 57.).

المبحث الثاني: خصائص التقاضي عن بعد

1. الانتقال من النظام الورقي إلى النظام الرقمي:

أهم خاصية تميز نظام التقاضي عن بعد – التقاضي الإلكتروني – الاستعانة بالوسائل الإلكترونية والاستغناء عن الوثائق الورقية، بحيث يتم الاعتماد على الدعامة الرقمية عوضاً عن الدعامة الورقية في الإجراءات والمراسلات بين طرفي الدعوى (نجات ،2021-2022م ص13، ميموني ، ص3، https://www.academia.edu، نضيف ، 2014م، ص21).

ونتيجة لذلك تصبح الرسالة الإلكترونية هي السند القانوني الذي يمكن لطرفي النزاع اعتماده في حالة نشوئه ودليل من أدلة الإثبات الإلكترونية، كما أن استخدامها يتيح إمكانية التخلص من الملفات الورقية الهائلة وتساعد في عملية حفظ ونقل هذه الأخيرة وكذلك التخلص من عملية التخزين العشوائي للملفات وما يترتب عنها من ضياع وفقدان لها، كما

تتيح سهولة الاطلاع والوصول إلى ملفات الدعاوى بشكل أيسر وأسرع.(سنان ، 2019/ 2020، ص 26).

2. استخدام الوسائط الإلكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي:

العنصر الجوهري الذي يميز التقاضي الإلكتروني هو استعمال الوسيط الإلكتروني في إجراءاته إذ يعرف هذا الأخير بأنه جهاز حاسوب متصل بشبكة الاتصالات الدولية (الانترنت) أو شبكة اتصال خارجي خاصة (الإكسترانت) التي تقوم بنقل الإدارة الإلكترونية في نفس اللحظة رغم البعد المكاني لأطراف النزاع .(نجات ،2021-2022م ص13، عصماني ،2016، ص 118). السرعة في إنجاز إجراءات التقاضي:

المحاكمة لا تكون فعالة ولا موثوقة إذا صدر القرار القضائي الذي ينهي النزاع عقب إجراءات طويلة، فالتباطؤ غير المبرر يعد انتهاكا لحق المتقاضي بحيث يفقد الحكم فائدته بالنسبة للمتقاضي فالسير الحسن للقضاء يرتكز على غياب التأخير المفرط في الحصول على الحكم (نجات ،2021-2022م ص14، بن أعراب، 2021، ص 20).

ونجد أن عملية التقاضي عبر شبكة الإنترنت تسهم بشكل فعال في إتمام إجراءات التقاضي بسرعة، إذ تتيح إرسال واستلام المستندات دون الحاجة إلى التنقل مما يوفر الوقت المال والجهد.

3. سداد مصاريف الدعوى إلكترونيا:

مع تطور التكنولوجيا ظهرت وسائل متطورة كأسلوب مبتكر لسداد المستحقات بواسطة الدفع الإلكتروني محل النقود العادية، وتتضمن وسائل الدفع الإلكتروني المستخدمة في التجارة الإلكترونية عدة وسائل منها البطاقات البنكية (نجات ،2021-2022م ، ص14، ترجمان ، 2019 ، ص 125)، الأوراق التجارية البنكية والنقود الإلكترونية (خالد ، 2008 ، ص 88). والشيك الإلكتروني، فاستخدام هذه الوسائل تمكن المتقاضي من دفع ال رسوم القضائية دون اضطراره للحضور الشخصي للمحكمة ودفع الرسوم القضائية نقدا.

4. إثبات إجراءات التقاضي:

الوجود المادي للمعاملات التقليدية لا يتجسد إلا من خلال دعامة ورقية ملموسة مرفقة بتوقيع يدوي بخلاف التقاضي الإلكتروني الذي يرتكز على الدعامة الإلكترونية في سير إجراءاته إذ يتم إثباته عن طريق المستند الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني، بحيث تتبلور حقوق أطراف التعاقد ضمن المستند الإلكتروني فهو المرجع لما اتفق عليه الطرفان والتوقيع الإلكتروني هو الذي يضفي الحجية القانونية على هذا المستند (نجات ،2021-2022م ، ص15).

5. حماية الشهود والمجني عليهم:

إن دمج التقنيات الحديثة بالعمل القضائي وعلى الخصوص عملية سماع الشهود والمجني عليهم طريقة فعالة لضمان سلامتهم بحيث تمكن أساليب التقاضي الحديثة من الحصول على إفادات مختلف الأشخاص المتعاونين مع العدالة دون تعريضهم لخطر الكشف عن مكان تواجدهم للجماعات الإجرامية، كما وتتجه التشريعات الجنائية إلى استخدام هذه التقنيات في مجال التحقيق بالمحاكمات الخاصة بالقصر وذلك تلافيا للآثار النفسية الضارة التي تصاحب حضور القاصر بشكل شخصي لجلسات المحاكمة وأمام الجميع (نجات ،2021-2022م ، ص15، صفيان ، 2015 ، ص 356).

المبحث الثالث:

إجراءات التقاضي الالكتروني في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: تمهيد

استكمالاً لمنظومة التحول الرقمي، وانسجاماً مع مقتضيات أحكام نظام التعاملات الإلكترونية، ووفقاً لمضامين الفقرة (1) من المادة (الحادية والسبعين) من نظام القضاء، والمادة (الثانية والسبعين) من نظام المرافعات الشرعية، والمادة (السابعة) من نظام المحاكم التجارية، وما تضمنته من وضع الأحكام والقواعد الرئيسية لإجراءات التقاضي عن بعد (التقاضي الإلكتروني)، تقدم الوزارة هذا الدليل لتطبيق إجراءات هذا المسار (الدليل الإجرائي، الإصدار الثاني، ص2).

تحافظ خدمة (التقاضي الإلكتروني) على الضمانات القضائية وفق حوكمة تضمن تحقيق تلك الضمانات بما يتناسب مع طبيعة هذا المسار، من خلال ما يأتي: (الدليل الإجرائي، الإصدار الثاني، ص3).

أولاً: تحقيق مبدأ المواجهة:

تعريف مبدأ المواجهة:

تعريف المواجهة لغة:

المواجهة لغة بقوله: "الوجه مستقبل كل شيء، وربما عبر بالوجه عن الذات، ويقال: واجهته إذا استقبلت وجهه بوجهك، ووجهت الشيء: جعلته على جهة واحدة" (الفيومي، ، ١٣٧٥هـ، ١٣/ ٥٧٧)

تعريف مبدأ المواجهة اصطلاحا:

وسيلة للإثبات والدفاع في آن واحد، أما الإثبات فحينما يعترف المتهم بالتهمة الموجهة والمنسوبة إليه، وأما الدفاع حينما ينكر المتهم تلك التهمة الموجهة إليه ويقيم على ذلك الأدلة ثبت براءته عند الاقتضاء (آل خنين، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص١٨٣).

مبدأ المواجهة في النظام السعودي:

لم يضع المنظم السعودي تعريفا محددا لمفهوم المواجهة، كما هو الحال في معظم أنظمة الدول الأخرى؛ ذلك لأن واضعي الأنظمة لا يلقون بالا في كثير من الأحيان لتعريف المصطلحات القانونية، تاركين ذلك لشراح الأنظمة (سلطان، 2016، ص18).

نتطرق لمبدأ المواجهة في المحاكم السعودية من خلال الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني:

يتم من خلال خدمة (التقاضي الإلكتروني) استيفاء حق الدفاع بتمكين الأطراف من الاطلاع على كامل ما يقدم في القضية بما في ذلك المذكرات والمستندات التي تقدم أثناء الجلسة أو عند التهيئة والتحضير، ومواجهة الأطراف بها

(https://new.najiz.sa/applications/landing/service/ba399a51-da43-43ba-8a34-a7e05ff7850a)

تاريخ دخول الموقع 24/ 3/ 2025م).

كما تحقق (التقاضي الإلكتروني) تطبيقاً أسهل لما سبق أن أطلقته الوزارة في مشروع (توثيق الجلسات بالصوت والصورة)، وتؤكد اتفاقية استخدام خدمة (التقاضي الإلكتروني) على التزام الوزارة بتسجيل وحفظ سجلات الترافع عن بعد إلكترونياً، ويكون لها صفة السرية ولا يجوز الاطلاع عليها أو تداولها أو نسخها إلا وفق الأحكام المنصوص عليها نظاماً.

ثانياً: مبدأ علنية الجلسات:

يقصد بمبدأ علانية الجلسات تمكين العامة -بغير تمييز - من الاطلاع على تفاصيل وإجراءات ت المحاكمات والعلم بها، كما يتطلب ذلك السماح بنشر وقائع المحاكمات عبر وسائل نشر متعددة (أحمد، 2010، ص 88، عبد الله، مقال منشور بتاريخ 17/ 3/ 2021، جريدة عمون الإلكترونية

https://www.ammonnews.net/article/599871 ، تاريخ الدخول على الموقع 18-6-2025م)

مبدأ علنية الجلسات في النظام السعودي:

وقد حرصت المملكة العربية السعودية على كفالة مبدأ علانية الجلسات سواء في المواد المدنية أم المواد الجنائي ة، واشتملت نصوص القوانين الإجرائية السعودية على نصوص توجب التقيد بمبدأ علانية الجلسات. فالمادة (الرابعة والستون) من نظام المرافعات الشرعية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 1) بتاريخ 22 / 1 / 1435هـ تنص على أن:" تكون المرافعة علنية، إلا إذا رأى القاضي – من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد الخصوم – إجراءها سرًّا محافظة على النظام، أو مراعاة للآداب العامة، أو لحرمة الأسرة." ووفقا لهذا الن ص يجوز للقاضي إجراء الجلسات والمرافعات سرا، للمحافظة على النظام، أو مراعاة للآداب العامة، أو لحرمة الأسرة. ولكن يجب أن يكون النطق بالحكم في جلسة علنية، وهو ما أكدته المادة (الرابعة والستون بعد المئة) من نظام المرافعات الشرعية السعودي حيث نصت على أن: "ينطق بالحكم في جلسة علنية بتلاوة منطوقة أو بتلاوة منطوقة مع أسبابه، ويجب أن يكون القضاة الذين اشتركوا في المداولة حاضرين تلاوة الحكم، فإذا حصل لأحدهم مانع جاز تغيبه إذا كان قد وقع على الحكم المدون في الضبط."، أما المداولة التي تسبق صدور الحكم فإنها – وفقا لما نصت عليه (المادة الستون بعد المئة) من ذات النظام –

تكون سرية في حال تعدد القضاة). كما تنص المادة (الرابعة والخمسون بعد المئة) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم) م/ 2 (بتاريخ 22 / 1 / 1435هـ على أن: " جلسات المحاكم علنية، ويجوز للمحكمة – استثناء – أن تنظر الدعوى كلها أو بعضها في جلسات سرية، أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها؛ مراعاة للأمن، أو محافظة على الآداب العامة، أو كان ذلك ضروريا لإظهار الحقيقة ". وهنا أيضا أجاز المنظم السعودي للمحكمة أن تقرر نظر الدعوى كلها أو بعضها في جلسات سرية، أو تمنع فئات معينة من حضورها احتراما لاعتبارات الأمن، أو للمحافظة على الآداب العامة، أو إذا كان ذلك ضروريا لإظهار الحقيقة. (المادة (190) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي لسنة 1435هـ).

وحيث أن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية قد جعل من حماية حقوق الانسان واجبا أساسيا يقع على عاتق الدولة، حيث نص ت المادة رقم (26) من النظام على أنَّ: "تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلاميّة". ومبدأ علانية الجلسات كما أوضحنا يعد من حقوق الإنسان الواجب كفالتها.

كما جعل النظام الأساسي "العدل" من الأسس التي يقوم عليها الحكم في المملكة العربية السعودية حيث نصت المادة رقم (8) منه على أن: "يقوم الحكم في المملكة العربيّة السعوديّة على أساس العدل والشورى

أن كفالة تطبيق مبدأ علانية الجلسات في الواقع العملي أمر يمكن تحقيقه ضمن منظومة التقاضي عن بعد (الهنوف ، 2024م" ص3070).

نتطرق لمبدأ علنية الجلسات في المحاكم السعودية من خلال الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني:

يتاح الدخول إلى جلسات (التقاضي الإلكتروني) وفق إجراءات محددة، بما يراعي سلطة المحكمة في ضبط نظام الجلسة، إضافة إلى خدمة تسجيل الجلسات والاحتفاظ بها (الدليل الإجرائي ، الإصدار الثاني، ص3).

إجراءات جلسات التقاضي الإلكتروني ونظامها:

تحقيقاً لمقتضى المادة (1/ 63) من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية فقد صممت الخدمة بحيث يعد الإشعار ببدء الجلسة عبر منصة (التقاضي الإلكتروني) أو أي وسيلة الكترونية نداء للخصوم يتحقق به إعلامهم بانعقادها كما صممت الخدمة بحيث يعد المدعي والمدعى عليه حاضرين أو أيا منهما عند الكتابة في الجلسة الكتابية خلال المهلة المحددة من الدائرة، أو دخولهما الجلسة المرئية خلال ثلاثين دقيقة من الوقت المحدد لانعقاد الجلسة، فإذا لم يحضر خلالها فيعامل وفقا لأحكام النظام بعد التحقق من التبليغ ووصول إشعارات (الجلسة الكتابية)، ورابط الجلسة المرئية. (الدليل الإجرائي ، الإصدار الثاني، ص3).

تحديد المواعيد وتبليغها:

1. لا تترتب الآثار النظامية في حق من لم يتبلغ من أطراف الدعوى، أو لم يصل إليه رابط الدخول، وعلى الدائرة أن تدون نتيجة التبليغ بالموعد ووصول الرابط في ضبط الجلسة.
2. يكون موعد الجلسة المرئية خلال ساعات العمل. وللدائرة عقدها خارج وقت الدوام خلال أيام العمل الرسمية بما لا يتجاوز الساعة الخامسة مساءً، بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء.

والجلسات التي تعقد عن طريق خدمة التقاضي الإلكتروني) نوعان: جلسة كتابية وجلسة مرئية. (الدليل الإجرائي ، الإصدار الثاني، ص7).

المطلب الثاني: جلسات المحاكمة:

تمهيد:

1. تتضمن خدمة التقاضي الالكتروني، جميع إجراءات التقاضي المنصوص عليها في الأنظمة والتي يمكن تطبيقها إلكترونياً، كتبادل المذكرات والجواب عليها، وتقديم المستندات والمحررات وعقد (الجلسة الكتابية) و(الجلسة المرئية)، والنطق بالحكم واستلام نسخة الحكم الاعتراض عليه أمام المحكمة الأعلى درجة،

2. يجري عقد الجلسات في التقاضي الإلكتروني إما عن طريق (الجلسة الكتابية) أو (الجلسة المرئية)، وسيأتي التعريف بهذين النوعين وتفصيل إجراءاتهما في البند (ثالثاً).
3. يشترط أن يكون لدى جميع الأطراف حساب فعال في النفاذ الوطني الموحد، أو القدرة على إنشائه
4. لأطراف الدعوى حق الاطلاع على ملف القضية إلكترونياً
5. تكون إجراءات التقاضي الإلكتروني حصرا من خلال منصة التقاضي الإلكتروني أو الأنظمة المعتمدة من الوزارة –للتقاضي الإلكتروني، ولا يجوز للدائرة بحال أن تجربها من خلال. وسائل أخرى.
6. تراعى الضوابط الخاصة بأداء الشهادة، واليمين والتلفظ بالخلع والطلاق في التقاضي الإلكتروني.
7. تصدر الوزارة الأدلة التشغيلية للتقاضي الإلكتروني لأطراف –العملية القضائية.
8. في حال تعذر نظر القضية عبر التقاضي الإلكتروني فيجوز للدائرة عقدها حضورياً (الدليل الإجرائي ، الإصدار الثاني، ص5).

اجراءات الجلسات الكتابية:

يقصد بالجلسة الكتابية تمكين الدائرة أطراف الدعوى من الترافع الكتابي، وتبادل المذكرات، وإيداعها، بالإضافة إلى توجيه الطلبات والأسئلة من الدائرة والإجابة عليها كتابياً من قبل الأطراف وإرفاق مستنداتهم. (الدليل الإجرائي ، الإصدار الثاني، ص10).

وتتم إجراءات (الجلسة الكتابية) وفقاً لما يلي:

1. تبدأ الجلسة الكتابية بافتتاح الدائرة القضائية لها في الموعد المحدد ويستمر انعقادها حتى تقوم الدائرة بإنهائها خلال مدة أقصاها ثلاثين يوماً من افتتاحها، والدائرة الأسباب تقدرها أن تزيد مدة مماثلة لمرة واحدة. وللدائرة تعليق مدة (الجلسة الكتابية) مؤقتاً إذا تعلق نظر القضية القيام بإجراء خارج عن إرادة الدائرة وأطراف الدعوى، كتقرير الخبير، ونحوها.

2. يكون تقديم المذكرات عبر الحقول الظاهرة بالخدمة، ويراعى فيه الوضوح قدر المستطاع.
3. لأطراف الدعوى إرفاق الصور والمستندات المشار إليها في (الجلسة الكتابية) أو في المذكرات المقدمة ولا يجوز لهم إرفاق ذات المستندات مرة أخرى.
4. للدائرة إمهال أطراف الدعوى لتبادل المذكرات أو الإجابة على الطلبات إلى مدة محددة أثناء العقاد الجلسة الكتابية متى رأت ضرورة ذلك على أنه لا يجوز تكرار المهلة لذات السبب إلا لعذر تقبله الدائرة.
5. يتحقق أعوان القضاء في الدائرة أو الجهة المختصة من تبادل أطراف الدعوى للمذكرات وفقا لعدد المذكرات ووقت تقديمها الذي حددته الدائرة
6. يرسل من خلال منصة (التقاضي الإلكتروني) رسائل نصية لأطراف الدعوى عن جميع العمليات التي تتم في (الجلسات الكتابية).
7. مع مراعاة المادة (71) من نظام المرافعات الشرعية، يقوم كاتب الضبط بإشراف الدائرة بتحرير محضر ضبط لجميع ماورد في الجلسة الكتابية). وتسري عليه الأحكام النظامية المتعلقة بالوثائق القضائية.
8. يمكن الخبير من الدخول إلى (الجلسة الكتابية)، ومن إيداع نسخة من تقرير الخبرة الكترونيا.
9. لا يجري النطق بالأحكام أو شطب الدعوى أو الحكم بالنكول في (الجلسة الكتابية).
10. في غير الدعاوى المستعجلة. تحدد الدائرة أمداً للإجابة عن الطلبات أو الأسئلة خلال مدة لا تقل عن خمسة أيام عمل. (الدليل الإجرائي ، الإصدار الثاني، ص11).

إجراءات الجلسات المرئية:

ويقصد بها عقد الدائرة لجلسة مرئية بالصوت والصورة في قاعات إلكترونية، يحضرها الأطراف عبر وسائل الاتصال المعتمدة من الوزارة للتقاضي الإلكتروني، وتتم فيها مناقشة الأطراف، واستكمال إجراءات التقاضي، والنطق بالحكم. (الدليل ، الإصدار الثاني، ص11-12).

وتكون (الجلسة المرئية) وفق الإجراءات التالية:

1. يجب على أطراف الدعوى الحضور وتدوين الاسم كاملاً باللغة العربية وفقا للهوية الوطنية أو هوية المقيم أو السجل التجاري في خانة المستخدم.
2. يرسل النظام رسالة نصية لأطراف الدعوى قبل موعد (الجلسة المرئية) بيوم تحتوي على رابط الدخول إلى الجلسة، وعلى أطراف الدعوى الدخول إلى القاعة الإلكترونية قبل موعد الجلسة المرئية بوقت كاف. والتأكد من الاستعداد والجاهزية، وفي حال تعثر دخول أحد أطراف الدعوى أو عدم معرفة آلية الدخول. فيتوجب عليه التواصل مع مركز الاتصال الموحد 1950
3. يتولى أعوان القضاء تحضير الأنظمة المستخدمة في (الجلسة المرئية). وتفعيل النظام التقني قبل بدء الجلسة، والتأكد من سلامتها. وعدم وجود أي خلل أو عائق، والتحقق من خلال الوسائل المعتمدة من تبلغ الأطراف، ووصول روابط الجلسات المرئية لهم.
4. يتحقق أعوان القضاء من صحة تدوين الاسم بالكامل باللغة العربية والتأكد من جاهزية أطراف الدعوى ووضوح الصوت والصورة.
5. يقوم أعوان القضاء بتحضير أطراف الدعوى والتحقق من هوياتهم، ومن صفتهم في الدعوى وتدوينها قبل بدء (الجلسة المرئية).
6. في حال عدم القدرة على عقد الجلسة المرئية أو إكمالها لسبب يعود للدائرة، فيتم إشعار أطراف الدعوى، وتحدد الدائرة موعد لاحق بعد بيان مبررات التأجيل.
7. في حال خروج أحد أطراف الدعوى من (الجلسة المرئية) أثناء انعقادها. ولم يعاود الدخول خلال 10 دقائق، فتواصل الدائرة عقد الجلسة وفق الأحكام النظامية.
8. يجب على من يحضر الجلسة المرئية المحافظة على نظامها، وكتم اللاقط، وعدم المقاطعة أو التشويش أو الدخول والخروج المتكرر. كما يجب على جميع الحضور تفعيل الكاميرا طيلة وقت (الجلسة المرئية).
9. ما لم يكن أحد أطراف الدعوى سجيناً، لا يجوز عقد جلسة أحد أطرافها حاضرا في قاعة المحكمة، والطرف الآخر في القاعة الإلكترونية.

10. يكون التحدث بعد إذن رئيس الجلسة بهدوء واتزان. وتجنب السرعة أو الابتعاد عن اللاقط الصوتي أثناء الحديث.
11. على أطراف الدعوى عند عقد الجلسة المرئية) احترام مجلس القضاء. واختيار المكان اللائق بهيبته. وعلى الدائرة اتخاذ ما يلزم نظاماً وفقاً للمادة 73 من نظام المرافعات الشرعية.
12. لأطراف الدعوى عرض الوثائق والمستندات من خلال مشاركة الشاشة بعد موافقة الدائرة، ولا يجوز بحال إرسال رسائل في المحادثات أثناء عقد (الجلسة المرئية) إلا بإذن الدائرة.
13. يحرر محضر ضبط لكل (جلسة مرئية).
14. يكون حضور القضاة وأعوانهم وأطراف الدعوى وقت (الجلسة المرئية) بالزي الرسمي.

المداولة وإصدار الأحكام (الدليل الإجرائي، الإصدار الثاني، ص13).

1. يكون عقد جلسة المداولة بين أعضاء الدائرة إلكترونيا في خدمة (التقاضي الإلكتروني)، مع المحافظة على سريتها، وعدم دخول أو مشاركة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة.
2. يكون النطق بالحكم وشطب الدعوى والحكم بالنكول من خلال (الجلسة المرئية) أو (الجلسة الحضورية) وتسلم الأحكام للأطراف إلكترونيا.

الإطار العملي: شواهد الدراسة

المنهجية والشواهد التطبيقية:

يتناول هذا الجزء وصفاً إجرائياً للدراسة الحالية في جزئها الميداني من حيث المنهج المتبع في الدراسة، والأداة المستخدمة في جمع بياناتها، وإعدادها وطريقة التحقق من صدقها وثباتها، ووصف مجتمع الدراسة وعينته، واستعراض الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة لاستخلاص النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة، وتفصيل ذلك كما يلي:

المنهجية

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها كيفياً أو كمياً. فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى. وهذا الوصف ينطبق على دراستنا الحالية. واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة.

أداة الدراسة

تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات للتعرف على آراء عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على العدالة في المحاكم السعودية، وذلك من خلال استعراض الأدب التربوي والدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة الحالية، وذلك لعدة اعتبارات منها:

- كون أفراد مجتمع الدراسة موزعين في مناطق متعددة على مستوى المملكة، لذا تعد الاستبانة الإلكترونية هي الأداة الأفضل لجمع البيانات في مثل هذه الحالات وذلك لتوفير الوقت والجهد والمال.
- ملائمة الاستبانة لطبيعة الدراسة وأهدافها.

ضبط أداة الدراسة:

في هذا الجزء يقدم الباحثان عدد من المؤشرات المهمة التي تؤكد صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، الأمر الذي يجعل الباحثان مطمئنان إلى صلاحية أداتها المستخدمة في جمع بيانات البحث.

وفيما يلي نتائج تلك المؤشرات.

1- صدق الأداة (*Validity*):

يقصد بصدق الأداة، هو أن تكون الأداة قادرة على قياس ما وضعت لقياسه (سمارة، وعبد السلام، 2008، ص 105). إن الصدق من الشروط الضرورية التي ينبغي توافرها في الأداة التي تعتمدها الدراسة، الأمر الذي يعني "التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه".

ولذلك فقد قام الباحثان بقياس صدق الأداة بطريقتين وذلك على النحو التالي:

أ- صدق المحتوى (*Content Validity*):

لاستخراج صدق المحتوى ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحثان بمراجعة البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاطلاع على الأدب التربوي ذي العلاقة، وآراء الخبراء، وأصحاب الفكر، ومن لهم صلة بموضوع الدراسة؛ ثم بعد ذلك تم وضع قائمة تضمنت (47) عبارة موزعة على ستة محاور: المحور الأول **"تقييم مدى تأثير التقاضي عن بُعد على سرعة إنجاز القضايا"** واحتوى هذا المحور على عدد (7) عبارات، أما المحور الثاني **"تحليل مدي تأثير التقاضي عن بُعد على توفير العدالة للمواطنين"** فقد احتوى على عدد (10)عبارات، في حين أن المحور الثالث **"دراسة مدي تأثير التقاضي عن بُعد على كفاءة النظام القضائي"** فقد اشتمل على عدد (9) عبارات، والمحور الرابع **"تحليل مدى إمكانية التغلب على التحديات والمخاطر المحتملة لتقنية التقاضي عن بُعد"** فقد احتوى على عدد (7) عبارات، أما المحور الخامس **" فحص مدى تأثير التقاضي عن بُعد على الشفافية والموثوقية في النظام القضائي"** فقد احتوى على عدد (6) عبارات، أما المحور السادس والأخير **"مدي استعداد النظام القضائي السعودي لتبني التقاضي عن بُعد"** فقد احتوى على عدد (8) عبارات. ثم عرضت الاستبانة على عشرة من المحكمين الأكفاء، وبناء على مرئياتهم فقد تم حذف عدد (7) عبارات، وعدلت صياغة عدد (6) عبارات، **فأصبح العدد النهائي للعبارات (40) عبارة** موزعة على ستة محاور: المحور الأول يحتوي على عدد (6) عبارات، المحور الثاني يحتوي على عدد (9) عبارات، أما المحور الثالث فقد اشتمل على عدد (8) عبارات، وأصبح المحور الرابع يحتوي على عدد (6) عبارات، في حين أن المحور الخامس فقد احتوى على عدد (4) عبارات، واحتوى المحور السادس والأخير على عدد (7) عبارات. كلها موجهة إلى عينة الدراسة. واستخدم مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وذلك لكل عبارة.

ب-الصدق الداخلي:

تم تطبيق الأداة على عينة استطلاعية مكونة من (25) مفردة تم اختيارهن بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة - بخلاف العينة الأساسية للدراسة - والذي يمثل جميع القضاة/ المشايخ، المحامون/ المستشارون القانونيون، المراجعون/ المستفيدون من الخدمات القضائية.

هذا وقد تم استخدام **"معامل ارتباط بيرسون *Pearson' Coefficient*"** لحساب مصفوفة معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة وبين درجة المحور الذي تنتمي إليه تلك العبارة، وتم ذلك بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية *SPSS* (V.26)، وجاءت النتائج على النحو التالي:

- **حساب الصدق الداخلي لعبارات المحور الأول:**

الجدول التالي يعرض نتائج حساب الصدق الداخلي لعبارات المحور الأول: **تقييم مدي تأثير التقاضي عن بُعد على سرعة إنجاز القضايا.**

جدول رقم (1) نتائج حساب الصدق الداخلي لعبارات المحور الأول: تقييم مدي تأثير التقاضي عن بُعد على سرعة إنجاز القضايا (ن = 25)

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الفعلية	الدلالة الإحصائية
1	التقاضي عن بُعد يساعد في تسريع الإجراءات القضائية.	0.763	*0.000	دالة
2	التقاضي عن بعد له تأثير إيجابي على سرعة صدور الأحكام القضائية.	0.753	*0.000	دالة
3	التقاضي عن بُعد له تأثير على جودة التفاعل بين القاضي وأطراف الدعوى.	0.638	*0.000	دالة
4	التقاضي عن بُعد يساهم في سهولة تبادل اللوائح والمذكرات.	0.820	*0.000	دالة
5	نظام التقاضي عن بعد يتيح سرعة تقديم الدعاوى.	0.791	*0.000	دالة
6	التقاضي عن بعد يتيح سهولة الوصول للوثائق.	0.681	*0.000	دالة

***دالة عند مستوى معنوية (0.05)، (0.01).**

يتضح من الجدول رقم (1) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المحور الأول: تقييم مدي تأثير التقاضي عن بُعد على سرعة إنجاز القضايا، والدرجة الكلية

للمحور تراوحت ما بين (0.820 – 0.638)، وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، وأيضاً دالة عند مستوى معنوية (0.01)، مما يؤكد على أن جميع عبارات المحور الأول تتمتع بدرجة عالية من الصدق الداخلي.

- **حساب الصدق الداخلي لعبارات المحور الثاني:**

الجدول التالي يعرض نتائج حساب الصدق الداخلي لعبارات المحور الثاني: **تحليل مدي تأثير التقاضي عن بُعد على توفير العدالة للمواطنين.**

جدول رقم (2): نتائج حساب الصدق الداخلي لعبارات المحور الثاني: تحليل مدي تأثير التقاضي عن بُعد على توفير العدالة للمواطنين (ن = 25)

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الفعلية	الدلالة الإحصائية
1	التقاضي عن بُعد يتيح فرصًا أوسع للأفراد للمشاركة في الجلسات القضائية والدفاع عن حقوقهم.	0.693	*0.000	دالة
2	التقاضي عن بعد مهم في تسهيل إمكانية الوصول إلى العدالة رغم بعد المكان.	0.785	*0.000	دالة
3	التقاضي عن بُعد لا يقلل فعالية التواصل غير اللفظي بين الأطراف المعنية والقضاة.	0.664	*0.000	دالة
4	التقاضي عن بُعد يصلح لجميع القضايا.	0.741	*0.000	دالة
5	التقاضي عن بعد يؤدي إلى تقليل المصروفات القضائية.	0.597	*0.000	دالة
6	التقاضي عن بعد يسهل الوصول للفئات الضعيفة (كبار السن والمرضى وذوي الاعاقة).	0.705	*0.000	دالة
7	التقاضي عن بعد فعال في تحقيق العدالة في المحاكم السعودية.	0.777	*0.000	دالة
8	التقاضي عن بُعد يقلل نفقات حضور الجلسات القضائية.	0.714	*0.000	دالة
9	الرسالة الالكترونية في التقاضي عن بعد سند قانوني يحفظ ضد الخصوم.	0.595	*0.000	دالة

***دالة عند مستوى معنوية (0.05)، (0.01).**

يتضح من الجدول رقم (2) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المحور الثاني: تحليل مدي تأثير التقاضي عن بُعد على توفير العدالة للمواطنين، والدرجة الكلية للمحور تراوحت ما بين (0.785 – 0.595)، وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى معنوية

(0.05)، وأيضاً دالة عند مستوى معنوية (0.01)، مما يؤكد على أن جميع عبارات المحور الثاني تتمتع بدرجة عالية من الصدق الداخلي.

- **حساب الصدق الداخلي لعبارات المحور الثالث:**

الجدول التالي يعرض نتائج حساب الصدق الداخلي لعبارات المحور الثالث: **دراسة مدي تأثير التقاضي عن بُعد على كفاءة النظام القضائي.**

جدول رقم (3): نتائج حساب الصدق الداخلي لعبارات المحور الثالث: دراسة مدي تأثير التقاضي عن بُعد على كفاءة النظام القضائي (ن = 25)

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الفعلية	الدلالة الإحصائية
1	التقاضي عن بعد يرفع كفاءة نظام المحاكمة.	0.585	*0.000	دالة
2	التقاضي عن بُعد يؤثر إيجابياً على فهم القاضي للحالة بشكل كافٍ.	0.621	*0.000	دالة
3	التقاضي عن بُعد لا يؤثر على مبدأ المواجهة.	0.698	*0.000	دالة
4	التقاضي عن بُعد يعتبر وسيلة لتحسين فعالية العمل القضائي وتيسير إدارة القضايا.	0.390	*0.000	دالة
5	هناك تحسينات مستمرة لتعزيز جودة جلسات التقاضي عن بعد.	0.390	*0.000	دالة
6	التقاضي عن بُعد لا يؤثر على مبدأ علانية الجلسات.	0.663	*0.000	دالة
7	ضرورة تدريب القضاة حول استخدام منصات التقاضي عن بُعد.	0.512	*0.000	دالة
8	ضرورة تدريب المحامين حول استخدام منصات التقاضي عن بُعد.	0.517	*0.000	دالة

***دالة عند مستوى معنوية (0.05)، (0.01).**

يتضح من الجدول رقم (3) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المحور الثالث: دراسة مدي تأثير التقاضي عن بُعد على كفاءة نظام المحكمة، والدرجة الكلية للمحور تراوحت ما بين (0.698 – 0.390)، وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، وأيضاً دالة عند مستوى معنوية (0.01)، مما يؤكد على أن جميع عبارات المحور الثالث تتمتع بدرجة عالية من الصدق الداخلي.

- **حساب الصدق الداخلي لعبارات المحور الرابع:**

الجدول التالي يعرض نتائج حساب الصدق الداخلي لعبارات المحور الثالث: **تحليل مدي إمكانية التغلب على التحديات والمخاطر المحتملة لتقنية التقاضي عن بُعد.**

جدول رقم (4): نتائج حساب الصدق الداخلي لعبارات المحور الثالث: تحليل مدي إمكانية التغلب على التحديات والمخاطر المحتملة لتقنية التقاضي عن بُعد (ن = 25)

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الفعلية	الدلالة الإحصائية
1	يمكن التغلب على التحديات التقنية التي تواجه نظام التقاضي عن بعد في المحاكم السعودية.	0.672	*0.000	دالة
2	يمكن التغلب على التحديات الأمنية التي تواجه نظام التقاضي عن بعد في المحاكم السعودية.	0.734	*0.000	دالة
3	سهولة استخدام التقنيات الرقمية المستخدمة في جلسات التقاضي عن بعد.	0.680	*0.000	دالة
4	زيادة التركيز على أمان البيانات وحقوق الخصوصية تسهم في تحقيق العدالة عبر التقاضي عن بُعد.	0.638	*0.000	دالة
5	نادرا ما يحدث أعطال فنية اثناء الجلسات عن بعد.	0.493	*0.000	دالة
6	لا توجد صعوبة في التحقق من هوية الأطراف المشاركة في الجلسات عن بعد.	0.506	*0.000	دالة

***دالة عند مستوى معنوية (0.05)، (0.01).**

يتضح من الجدول رقم (4) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المحور الرابع: تحليل مدي إمكانية التغلب على التحديات والمخاطر المحتملة لتقنية التقاضي عن بُعد، والدرجة الكلية للمحور تراوحت ما بين (0.734 - 0.493)، وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، وأيضاً دالة عند مستوى معنوية (0.01)، مما يؤكد على أن جميع عبارات المحور الرابع تتمتع بدرجة عالية من الصدق الداخلي.

- **حساب الصدق الداخلي لعبارات المحور الخامس:**

الجدول التالي يعرض نتائج حساب الصدق الداخلي لعبارات المحور الخامس: **فحص مدي تأثير التقاضي عن بُعد على الشفافية والموثوقية في النظام القضائي**

جدول رقم (5): نتائج حساب الصدق الداخلي لعبارات المحور الخامس: فحص مدي تأثير التقاضي عن بُعد على الشفافية والموثوقية في النظام القضائي (ن = 25)

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الفعلية	الدلالة الإحصائية
1	التقاضي عن بعد يساعد على زيادة شفافية العمل القضائي من خلال تبادل المذكرات.	0.786	*0.000	دالة
2	يمكن التغلب على التحديات القانونية التي تواجه نجاح التقاضي عن بعد في المحاكم.	0.841	*0.000	دالة
3	المعلومات المتعلقة بإجراءات التقاضي عن بعد معلنة.	0.814	*0.000	دالة
4	يسهل الوصول للمعلومات المتعلقة بالقضية عبر المنصات الالكترونية.	0.817	*0.000	دالة

***دالة عند مستوى معنوية (0.05)، (0.01).**

يتضح من الجدول رقم (5) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المحور الخامس: فحص مدي تأثير التقاضي عن بُعد على الشفافية والثقة في النظام القضائي، والدرجة الكلية للمحور تراوحت ما بين (0.841 – 0.786)، وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، وأيضاً دالة عند مستوى معنوية (0.01)، مما يؤكد على أن جميع عبارات المحور الخامس تتمتع بدرجة عالية من الصدق الداخلي.

- **حساب الصدق الداخلي لعبارات المحور السادس:**

الجدول التالي يعرض نتائج حساب الصدق الداخلي لعبارات المحور السادس:

تقييم مدي استعداد النظام القضائي السعودي لتبني التقاضي عن بُعد.

جدول رقم (6): نتائج حساب الصدق الداخلي لعبارات المحور الثالث: تقييم مدي استعداد النظام القضائي السعودي لتبني التقاضي عن بُعد (ن = 25)

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الفعلية	الدلالة الإحصائية
1	أفضل زيادة استخدام التقاضي عن بعد في المستقبل.	0.880	*0.000	دالة
2	أؤيد فكرة استخدام التقاضي عن بعد في القضاء على المستوى الوطني.	0.895	*0.000	دالة
3	أؤيد فكرة تبني التقاضي عن بعد كوسيلة دائمة لإجراء الجلسات القانونية.	0.866	*0.000	دالة

4	التقاضي عن بعد يحافظ على حقوق المحكومين أفضل من الجلسات التقليدية.	0.843	*0.000	دالة
5	هناك عمليات تحديث مستمرة للقوانين واللوائح لدعم التقاضي عن بعد في السعودية.	0.509	*0.000	دالة
6	منصات التقاضي عن بعد كافية لاستمرار التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية.	0.742	*0.000	دالة
7	التدريب المستمر للكوادر القضائية يساعد في استمرار التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية.	0.763	*0.000	دالة

***دالة عند مستوى معنوية (0.05)، (0.01).**

يتضح من الجدول رقم (6) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المحور السادس: تقييم مدي استعداد النظام القضائي السعودي لتبني التقاضي عن بُعد، والدرجة الكلية للمحور تراوحت ما بين (0.880 – 0.509)، وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، وأيضاً دالة عند مستوى معنوية (0.01)، مما يؤكد على أن جميع عبارات المحور السادس تتمتع بدرجة عالية من الصدق الداخلي.

2- ثبات الأداة (*Reliability*):

يقصد بثبات الأداة هو أن تعطي الأداة نفس النتائج إذا ما أعيد تطبيقها على نفس المجموعة في نفس الظروف (سمارة، وعبد السلام، 2008، ص 83).

ولكي يتم التأكد من أن الأداة تعطي نفس النتائج تقريباً لو تكرر تطبيقها مرات متتالية على نفس الأشخاص فقد قام الباحثان بحساب معامل الثبات للاستبانة عن طريق **"معامل ألفا- كرونباخ *Cronbach's- Alpha*"** مستخدمين في ذلك برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية *SPSS* (V.26) للبيانات التي تم جمعها من العينة الاستطلاعية وجاءت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (7): قياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا- كرونباخ (ن = 25)

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
المحور الأول: تقييم مدي تأثير التقاضي عن بُعد على سرعة إنجاز القضايا.	6	0.854
المحور الثاني: تحليل مدي تأثير التقاضي عن بُعد على توفير العدالة للمواطنين.	9	0.810

المحور الثالث: دراسة مدي تأثير التقاضي عن بُعد على كفاءة النظام القضائي.	8	0.806
المحور الرابع: تحليل مدي إمكانية التغلب على التحديات والمخاطر المحتملة لتقنية التقاضي عن بُعد.	6	0.796
المحور الخامس: فحص مدي تأثير التقاضي عن بُعد على الشفافية والموثوقية في النظام القضائي.	4	0.831
المحور السادس: تقييم مدي استعداد النظام القضائي السعودي لتبني التقاضي عن بُعد.	7	0.869
الثبات الكلي للاستبانة	40	0.874

يتضح من خلال النتائج الموضحة بالجدول أعلاه رقم (7) أنه قد تراوحت قيم الثبات لمحاور الاستبانة ما بين (0.869-0.796)، وأن قيمة معامل الثبات العام لأداة الدراسة قد بلغ (0.874)، وجميعها معاملات ثبات مرتفعة، مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

وبذلك يكون قد تم التأكد من صدق وثبات الأداة المستخدمة في هذه الدراسة عن طريق وضوح الهدف وهو التعرف على آراء أفراد العينة عن التقاضي عن بُعد وأثره على العدالة في المحاكم السعودية.

مجتمع وعينة الدّراسة:

يمثل المجتمع الأصلي للدّراسة الحالية جميع القضاة/ المشايخ العاملون «تحت مظلة القضاء العام» في المحاكم السعودية، وعددهم القضاة وحدهم يتجاوز (2585) حسب إحصاءات وزارة العدل، ويعتبر هذا المجتمع من الناحية العملية مجتمعًا كبيرًا. ولذلك فقد بلغ عدد مفردات العينة الأساسية (396) مفردة لكي تكون عينة كافية (حامد، محمد؛ وآخرون، الدليل الشامل في التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS، 2021م، ص 18)، وذلك بخلاف العينة الاستطلاعية والذي بلغ عددها (25) مفردة.

خصائص عينة الدراسة:

1- توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

جدول رقم (8): توزيع العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار هـ	النسبة المئوية ٪
ذكر	382	96.46
أنثى	14	3.64
الإجمالي	396	100

يتضح من الجدول رقم (8) أن العدد الأكبر من أفراد العينة كانوا ذكورا، حيث بلغ عددهم (382) مفردة، بنسبة مئوية بلغت (96.46٪). بينما بلغ عدد الاناث من أفراد العينة (14) مفردة، بنسبة مئوية بلغت (3.64٪).

والشكل البياني التالي يوضح النتائج السابقة:

شكل رقم (1): توزيع العينة حسب متغير الجنس

2- توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر:

جدول رقم (9): توزيع العينة حسب متغير العمر

العمر	التكرار هـ	النسبة المئوية ٪
أقل من (40) سنة	228	57.58
(40) سنة فأكثر	168	42.42
الإجمالي	396	100

يتضح من الجدول رقم (9) أن العدد الأكبر من أفراد العينة تقع أعمارهم في الفئة العمرية أقل من (40) سنة فأكثر، حيث بلغ عدد أفراد العينة في هذه الفئة (228) مفردة، بنسبة مئوية بلغت (57.58٪). بينما العدد الأصغر من أفراد العينة كانت أعمارهم في الفئة العمرية

(40) سنة فأكثر، حيث بلغ عدد أفراد العينة في هذه الفئة (168) مفردة، بنسبة مئوية بلغت (42.42٪).

والشكل البياني التالي يوضح النتائج السابقة:

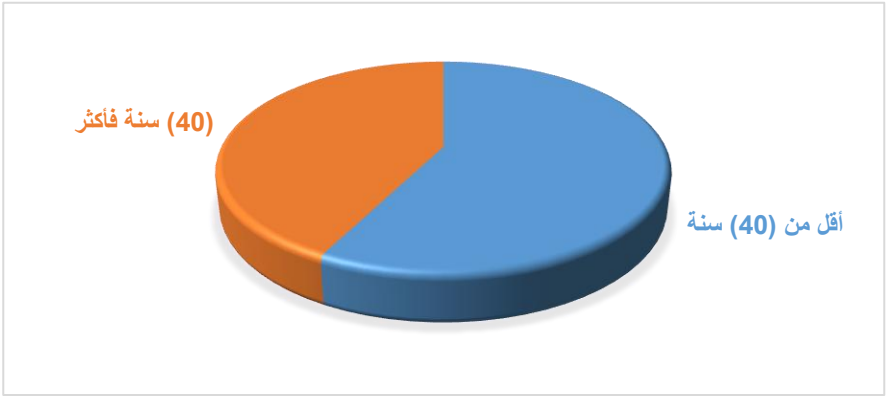

شكل رقم (2): توزيع العينة حسب متغير العمر

3- توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي:

جدول رقم (10): توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار ه	النسبة المئوية ٪
بكالوريوس	290	73.23
ماجستير	89	22.48
دكتوراة	17	4.29
الإجمالي	396	100

يتضح من الجدول رقم (10) أن المستوى التعليمي للعدد الأكبر من أفراد العينة "بكالوريوس"، حيث بلغ عدد أفراد العينة في هذه الفئة (290) مفردة، بنسبة مئوية بلغت (73.23٪). بينما كان العدد الأصغر من أفراد العينة مستواهم التعليمي "الدكتوراة"، حيث بلغ عدد مفردات العينة في هذه الفئة (17) مفردة، بنسبة مئوية بلغت (4.29٪).

والشكل البياني التالي يوضح النتائج السابقة:

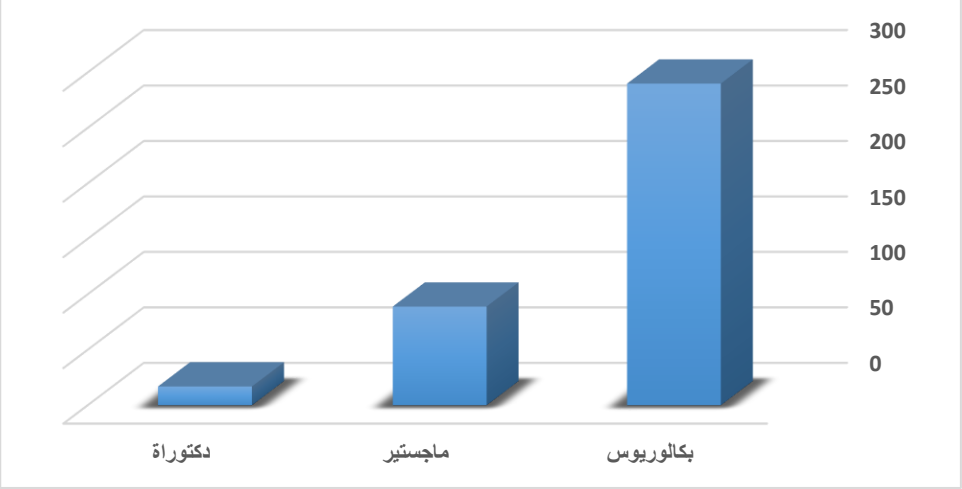

شكل رقم (3): توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي

الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية *SPSS* (V.26) في إجراء المعالجات التالية:

1. التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لوصف خصائص عينة الدراسة والتي تهدف إلى معرفة اتجاهات عينة الدراسة نحو تأثير التقاضي عن بُعد على العدالة في المحاكم السعودية من وجهة نظر القضاة والمشايخ.
2. معامل الارتباط لبيرسون (*Pearson's Coefficient*) للتحقق من الصدق الداخلي لعبارات ومحاور الاستبانة.
3. معامل ألفا كرونباخ (*Cronbach's Alpha*) للتحقق من ثبات أداة الدراسة وهي الاستبانة.
4. اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف – سميرنوف) (*Kolmogorov-Smirnov test*)، لمعرفة مدى اعتدالية البيانات.

5. اختبار مان – ويتني (*Mann -Whitney U Test*) لمعرفة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على العدالة في المحاكم السعودية من وجهة نظر القضاة والمشايخ تعزي لمتغير الجنس، والعمر.
6. اختبار كروسكال واليس (*Kruskal-Wallis H*) لمعرفة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على العدالة في المحاكم السعودية من وجهة نظر القضاة والمشايخ تعزي لمتغير المستوى التعليمي.

عرض النتائج ومناقشتها وتفسيرها:

في الفقرة التالية سيقوم الباحثان بالإجابة عن جميع أسئلة الدراسة، كما يعرضان فيها النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ومن ثم ومناقشتها وتفسيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن تفسير درجة موافقة أفراد عينة الدراسة نحو التقاضي عن بعد وأثره على العدالة القضائية في المحاكم السعودية من وجهة نظر القضاة والمشايخ جاءت تبعًا للجدول التالي:

جدول رقم (11): محكات درجة موافقة عينة الدراسة نحو التقاضي عن بعد وأثره على العدالة القضائية في المحاكم السعودية من وجهة نظر القضاة والمشايخ

الدرجة	1.80–1.00	2.60–1.80	3.40–2.60	4.20–3.40	5.00–4.20
درجة الموافقة	منخفضة جدًا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدًا

الإجابة على السؤال الأول:

ينص السؤال الأول على: **هل التقاضي عن بُعد يسهم في سرعة إنجاز القضايا؟**

وفي سبيل الإجابة عن هذا السؤال والذي يهدف إلى تقييم مدى تأثير التقاضي عن بُعد على سرعة إنجاز القضايا، قام الباحثان بالإجراءات التالية:

1. جمع استجابات عينة الدراسة.
2. ادخال الاستجابات على برنامج *SPSS* (V.26).
3. إعداد جدول يوضح المقاييس الوصفية لقياس درجة موافقة عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على سرعة إنجاز القضايا.

الجدول التالي يوضح درجة موافقة عينة الدراسة نحو عبارات المحور الأول **"تقييم مدى تأثير التقاضي عن بُعد على سرعة إنجاز القضايا"**:

جدول رقم (12): درجة موافقة عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على سرعة إنجاز القضايا

(ن = 396)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	التقاضي عن بُعد يساعد في تسريع الإجراءات القضائية.	4.62	0.669	مرتفعة جدا	2
2	التقاضي عن بعد له تأثير إيجابي على سرعة صدور الأحكام القضائية.	4.50	0.771	مرتفعة جدا	3
3	التقاضي عن بُعد له تأثير على جودة التفاعل بين القاضي وأطراف الدعوى.	3.87	1.083	مرتفعة	6
4	التقاضي عن بُعد يساهم في سهولة تبادل اللوائح والمذكرات.	4.42	0.825	مرتفعة جدا	5
5	نظام التقاضي عن بعد يتيح سرعة تقديم الدعاوى.	4.68	0.629	مرتفعة جدا	1
6	التقاضي عن بعد يتيح سهولة الوصول للوثائق.	4.44	0.811	مرتفعة جدا	4
متوسط درجة الموافقة عن مدى مساهمة التقاضي عن بُعد في سرعة إنجاز القضايا		4.42	0.588	مرتفعة جدا	

يتضح من الجدول رقم (12) ما يلي:

أ- أن درجة موافقة عينة الدراسة عن عبارة **"نظام التقاضي عن بعد يتيح سرعة تقديم الدعاوى"** كانت مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة عن هذه الفقرة (4.68)، بانحراف معياري قدره (0.629)، وجاءت هذه العبارة في الترتيب "الأول" من بين عبارات المحور الأول: **" تقييم مدى تأثير التقاضي عن بُعد على سرعة إنجاز القضايا "** وعددهم (6) عبارات.

ب- أن درجة موافقة عينة الدراسة عن عبارة **" التقاضي عن بُعد له تأثير على جودة التفاعل بين القاضي وأطراف الدعوى "** كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة عن هذه الفقرة (3.87)، بانحراف معياري قدره (1.083)، وجاءت هذه العبارة في الترتيب "الأخير" من بين عبارات المحور

الأول: " **تقييم مدى تأثير التقاضي عن بُعد على سرعة إنجاز القضايا** " وعددهم (6) عبارات.

ج- أن درجة موافقة عينة الدراسة عن عبارات المحور الأول " **تقييم مدى تأثير التقاضي عن بُعد على سرعة إنجاز القضايا** " بشكل عام كانت مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة عن المحور الأول (4.42)، بانحراف معياري قدره (0.588)، وكان عدد عبارات هذا المحور (6) عبارات.

إجابة السؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني على: **هل التقاضي عن بُعد يسهم في توفير العدالة للمواطنين؟**

وفي سبيل الإجابة عن هذا السؤال والذي يهدف إلى تحليل مدى تأثير التقاضي عن بُعد على توفير العدالة للمواطنين، قام الباحثان بالإجراءات التالية:

1. جمع استجابات عينة الدراسة.
2. ادخال الاستجابات على برنامج *SPSS* (V.26).
3. إعداد جدول يوضح المقاييس الوصفية لقياس درجة موافقة عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على توفير العدالة للمواطنين.

الجدول التالي يوضح درجة موافقة عينة الدراسة نحو عبارات المحور الثاني " **تحليل مدي تأثير التقاضي عن بُعد على توفير العدالة للمواطنين**":

جدول رقم (13): درجة موافقة عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على توفير العدالة للمواطنين (ن = 396)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	التقاضي عن بُعد يتيح فرصًا أوسع للأفراد للمشاركة في الجلسات القضائية والدفاع عن حقوقهم.	4.28	0.919	مرتفعة جدا	6
2	التقاضي عن بعد مهم في تسهيل إمكانية الوصول إلى العدالة رغم بعد المكان.	4.45	0.838	مرتفعة جدا	4

3	التقاضي عن بُعد لا يقلل فعالية التواصل غير اللفظي بين الأطراف المعنية والقضاة.	3.86	1.183	مرتفعة	9
4	التقاضي عن بُعد يصلح لجميع القضايا.	3.89	1.127	مرتفعة	8
5	التقاضي عن بعد يؤدي إلى تقليل المصروفات القضائية.	4.46	0.845	مرتفعة جدا	3
6	التقاضي عن بعد يسهل الوصول للفئات الضعيفة (كبار السن والمرضى وذوي الاعاقة).	4.60	0.797	مرتفعة جدا	2
7	التقاضي عن بعد فعال في تحقيق العدالة في المحاكم السعودية.	4.27	0.909	مرتفعة جدا	7
8	التقاضي عن بُعد يقلل نفقات حضور الجلسات القضائية.	4.68	0.585	مرتفعة جدا	1
9	الرسالة الالكترونية في التقاضي عن بعد سند قانوني يحفظ ضد الخصوم.	4.44	0.721	مرتفعة جدا	5
	متوسط درجة الموافقة عن مدى مساهمة التقاضي عن بُعد على توفير العدالة للمواطنين	4.33	0.524	مرتفعة جدا	4.33

يتضح من الجدول رقم (13) ما يلي:

أ- أن درجة موافقة عينة الدراسة عن عبارة " **التقاضي عن بُعد يقلل نفقات حضور الجلسات القضائية** " كانت مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة عن هذه الفقرة (4.68)، بانحراف معياري قدره (0.585)، وجاءت هذه العبارة في الترتيب "الأول" من بين عبارات المحور الثاني: " **تحليل مدي تأثير التقاضي عن بُعد على توفير العدالة للمواطنين**" وعددهم (9) عبارات.

ب- أن درجة موافقة عينة الدراسة عن عبارة "**التقاضي عن بُعد لا يقلل فعالية التواصل غير اللفظي بين الأطراف المعنية والقضاة**" كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة عن هذه الفقرة (3.86)، بانحراف معياري قدره (1.183)، وجاءت هذه العبارة في الترتيب "الأخير" من بين عبارات المحور الثاني: " **تحليل مدي تأثير التقاضي عن بُعد على توفير العدالة للمواطنين**" وعددهم (9) عبارات.

ج- أن درجة موافقة عينة الدراسة عن عبارات المحور الثاني " **تحليل مدي تأثير التقاضي عن بُعد على توفير العدالة للمواطنين** " بشكل عام كانت مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة عن المحور الثاني (4.33)، بانحراف معياري قدره (0.524)، وكان عدد عبارات هذا المحور (9) عبارات.

إجابة السؤال الثالث:

ينص السؤال الثالث على: **هل التقاضي عن بُعد يسهم في تحسين كفاءة النظام القضائي؟**

وفي سبيل الإجابة عن هذا السؤال والذي يهدف إلى دراسة مدى تأثير التقاضي عن بُعد على تحسين كفاءة النظام القضائي، قام الباحثان بالإجراءات التالية:

1. جمع استجابات عينة الدراسة.
2. ادخال الاستجابات على برنامج *SPSS* (V.26).
3. إعداد جدول يوضح المقاييس الوصفية لقياس درجة موافقة عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على تحسين كفاءة النظام القضائي.

الجدول التالي يوضح درجة موافقة عينة الدراسة نحو عبارات المحور الثالث **"دراسة مدي تأثير التقاضي عن بُعد على كفاءة النظام القضائي":**

جدول رقم (14): درجة موافقة عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على كفاءة النظام القضائي (ن = 396)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	التقاضي عن بعد يرفع كفاءة نظام المحاكمة.	3.03	1.351	متوسطة	8
2	التقاضي عن بُعد يؤثر إيجابياً على فهم القاضي للحالة بشكل كافٍ.	3.62	1.159	مرتفعة	5
3	التقاضي عن بُعد لا يؤثر على مبدأ المواجهة.	3.56	1.196	مرتفعة	6
4	التقاضي عن بُعد يعتبر وسيلة لتحسين فعالية العمل القضائي وتيسير إدارة القضايا.	4.34	0.796	مرتفعة جدا	3
5	هناك تحسينات مستمرة لتعزيز جودة جلسات التقاضي عن بعد.	4.33	0.825	مرتفعة جدا	4
6	التقاضي عن بُعد لا يؤثر على مبدأ علانية الجلسات.	3.42	1.281	مرتفعة	7
7	ضرورة تدريب القضاة حول استخدام منصات التقاضي عن بُعد.	4.45	0.746	مرتفعة جدا	2
8	ضرورة تدريب المحامين حول استخدام منصات التقاضي عن بُعد.	4.47	0.809	مرتفعة جدا	1
	متوسط درجة الموافقة عن مدى مساهمة التقاضي عن بُعد على كفاءة النظام القضائي	3.90	0.583	مرتفعة	

يتضح من الجدول رقم (14) ما يلي:

أ- أن درجة موافقة عينة الدراسة عن عبارة " **ضرورة تدريب المحامين حول استخدام منصات التقاضي عن بُعد**" كانت مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة عن هذه الفقرة (4.47)، بانحراف معياري

قدره (0.809)، وجاءت هذه العبارة في الترتيب "الأول" من بين عبارات المحور الثالث: " **دراسة مدي تأثير التقاضي عن بُعد على كفاءة النظام القضائي**" وعددهم (8) عبارات.

ب- أن درجة موافقة عينة الدراسة عن عبارة " **التقاضي عن بعد يرفع كفاءة نظام المحاكمة**" كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة عن هذه الفقرة (3.03)، بانحراف معياري قدره (1.351)، وجاءت هذه العبارة في الترتيب "الأخير" من بين عبارات المحور الثالث: " **دراسة مدي تأثير التقاضي عن بُعد على كفاءة النظام القضائي**" وعددهم (8) عبارات.

ج- أن درجة موافقة عينة الدراسة عن عبارات المحور الثالث: " **دراسة مدي تأثير التقاضي عن بُعد على كفاءة النظام القضائي**" بشكل عام كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة عن المحور الثالث (3.90)، بانحراف معياري قدره (0.583)، وكان عدد عبارات هذا المحور (8) عبارات.

إجابة السؤال الرابع:

ينص السؤال الرابع على: **هل التقاضي عن بُعد يسهم في إمكانية التغلب على التحديات والمخاطر المحتملة لتقنية التقاضي عن بُعد؟**

وفي سبيل الإجابة عن هذا السؤال والذي يهدف إلى تحليل مدي إمكانية التغلب على التحديات والمخاطر المحتملة لتقنية التقاضي عن بُعد، قام الباحثان بالإجراءات التالية:

1. جمع استجابات عينة الدراسة.
2. ادخال الاستجابات على برنامج *SPSS* (V.26).
3. إعداد جدول يوضح المقاييس الوصفية لقياس درجة موافقة عينة الدراسة عن مدي إمكانية التغلب على التحديات والمخاطر المحتملة لتقنية التقاضي عن بُعد.

الجدول التالي يوضح درجة موافقة عينة الدراسة نحو عبارات المحور الرابع **" تحليل مدي إمكانية التغلب على التحديات والمخاطر المحتملة لتقنية التقاضي عن بُعد":**

جدول رقم (15): درجة موافقة عينة الدراسة عن مدي إمكانية التغلب على التحديات والمخاطر المحتملة لتقنية التقاضي عن بُعد (ن = 396)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يمكن التغلب على التحديات التقنية التي تواجه نظام التقاضي عن بعد في المحاكم السعودية.	4.35	0.718	مرتفعة جدا	2
2	يمكن التغلب على التحديات الأمنية التي تواجه نظام التقاضي عن بعد في المحاكم السعودية.	4.30	0.781	مرتفعة جدا	4
3	سهولة استخدام التقنيات الرقمية المستخدمة في جلسات التقاضي عن بعد.	4.32	0.714	مرتفعة جدا	3
4	زيادة التركيز على أمان البيانات وحقوق الخصوصية تسهم في تحقيق العدالة عبر التقاضي عن بُعد.	4.37	0.697	مرتفعة جدا	1
5	نادرا ما يحدث أعطال فنية اثناء الجلسات عن بعد.	4.16	0.853	مرتفعة	5
6	لا توجد صعوبة في التحقق من هوية الأطراف المشاركة في الجلسات عن بعد.	3.02	1.318	متوسطة	6
	متوسط درجة الموافقة عن مدي إمكانية التغلب على التحديات والمخاطر المحتملة لتقنية التقاضي عن بُعد	4.08	0.515	مرتفعة	

يتضح من الجدول رقم (15) ما يلي:

أ- أن درجة موافقة عينة الدراسة عن عبارة "**زيادة التركيز على أمان البيانات وحقوق الخصوصية تسهم في تحقيق العدالة عبر التقاضي عن بُعد**" كانت مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة عن هذه الفقرة (4.37)، بانحراف معياري قدره (0.697)، وجاءت هذه العبارة في الترتيب "الأول" من بين عبارات المحور الرابع: "**تحليل مدي إمكانية التغلب على التحديات والمخاطر المحتملة لتقنية التقاضي عن بُعد**" وعددهم (6) عبارات.

ب- أن درجة موافقة عينة الدراسة عن عبارة "**لا توجد صعوبة في التحقق من هوية الأطراف المشاركة في الجلسات عن بعد**" كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة عن هذه الفقرة (3.02)، بانحراف معياري قدره (1.318)، وجاءت هذه العبارة في الترتيب "الأخير" من بين عبارات المحور الرابع: "**تحليل مدي إمكانية التغلب على التحديات والمخاطر المحتملة لتقنية التقاضي عن بُعد**" وعددهم (6) عبارات.

ج- أن درجة موافقة عينة الدراسة عن عبارات المحور الرابع: **" تحليل مدي إمكانية التغلب على التحديات والمخاطر المحتملة لتقنية التقاضي عن بُعد"** بشكل عام كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة عن المحور الرابع (4.08)، بانحراف معياري قدره (0.515)، وكان عدد عبارات هذا المحور (6) عبارات.

إجابة السؤال الخامس:

ينص السؤال الخامس على: **هل التقاضي عن بُعد يسهم في زيادة الشفافية والموثوقية في النظام القضائي؟**

وفي سبيل الإجابة عن هذا السؤال والذي يهدف إلى فحص مدي تأثير التقاضي عن بُعد على الشفافية والموثوقية في النظام القضائي، قام الباحثان بالإجراءات التالية:

1. جمع استجابات عينة الدراسة.
2. ادخال الاستجابات على برنامج *SPSS* (V.26).
3. إعداد جدول يوضح المقاييس الوصفية لقياس درجة موافقة عينة الدراسة عن مدي تأثير التقاضي عن بُعد على الشفافية والموثوقية في النظام القضائي.

الجدول التالي يوضح درجة موافقة عينة الدراسة نحو عبارات المحور الخامس **" فحص مدي تأثير التقاضي عن بُعد على الشفافية والموثوقية في النظام القضائي ":**

جدول رقم (16): درجة موافقة عينة الدراسة عن مدي تأثير التقاضي عن بُعد على الشفافية والموثوقية في النظام القضائي (ن = 396)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	التقاضي عن بعد يساعد على زيادة شفافية العمل القضائي من خلال تبادل المذكرات.	4.27	0.756	مرتفعة جدا	2
2	يمكن التغلب على التحديات القانونية التي تواجه نجاح التقاضي عن بعد في المحاكم.	4.34	0.694	مرتفعة جدا	1
3	المعلومات المتعلقة بإجراءات التقاضي عن بعد معلنة.	3.98	0.878	مرتفعة	3

4	يسهل الوصول للمعلومات المتعلقة بالقضية عبر المنصات الالكترونية.	3.36	0.758	متوسطة	4
متوسط درجة الموافقة عن مدي تأثير التقاضي عن بُعد على الشفافية والموثوقية في النظام القضائي		4.24	0.624	مرتفعة جدا	

يتضح من الجدول رقم (16) ما يلي:

أ- أن درجة موافقة عينة الدراسة عن عبارة " **يمكن التغلب على التحديات القانونية التي تواجه نجاح التقاضي عن بعد في المحاكم**" كانت مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة عن هذه الفقرة (4.34)، بانحراف معياري قدره (0.694)، وجاءت هذه العبارة في الترتيب "الأول" من بين عبارات المحور الخامس: " **فحص مدي تأثير التقاضي عن بُعد على الشفافية والموثوقية في النظام القضائي** " وعددهم (4) عبارات.

ب- أن درجة موافقة عينة الدراسة عن عبارة " **لا توجد صعوبة في التحقق من هوية الأطراف المشاركة في الجلسات عن بعد** " كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة عن هذه الفقرة (3.36)، بانحراف معياري قدره (0.758)، وجاءت هذه العبارة في الترتيب "الأخير" من بين عبارات المحور الخامس: " **فحص مدي تأثير التقاضي عن بُعد على الشفافية والموثوقية في النظام القضائي** " وعددهم (4) عبارات.

ج- أن درجة موافقة عينة الدراسة عن عبارات المحور الخامس: " **فحص مدي تأثير التقاضي عن بُعد على الشفافية والموثوقية في النظام القضائي**" بشكل عام كانت مرتفعة جدا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة عن المحور الخامس (4.24)، بانحراف معياري قدره (0.624)، وكان عدد عبارات هذا المحور (4) عبارات.

إجابة السؤال السادس:

ينص السؤال السادس على: **هل النظام القضائي السعودي لديه استعداد لتبني التقاضي عن بُعد؟**

وفي سبيل الإجابة عن هذا السؤال والذي يهدف إلى تقييم مدي استعداد النظام القضائي السعودي لتبني التقاضي عن بُعد، قام الباحثان بالإجراءات التالية:

1. جمع استجابات عينة الدراسة.
2. ادخال الاستجابات على برنامج *SPSS* (V.26).
3. إعداد جدول يوضح المقاييس الوصفية لقياس درجة موافقة عينة الدراسة عن مدي استعداد النظام القضائي السعودي لتبني التقاضي عن بُعد.

الجدول التالي يوضح درجة موافقة عينة الدراسة نحو عبارات المحور السادس **" تقييم مدي استعداد النظام القضائي السعودي لتبني التقاضي عن بُعد":**

جدول رقم (17): درجة موافقة عينة الدراسة عن مدي استعداد النظام القضائي السعودي لتبني التقاضي عن بُعد (ن = 396)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	أفضل زيادة استخدام التقاضي عن بعد في المستقبل.	4.30	0.956	مرتفعة جدا	2
2	أؤيد فكرة استخدام التقاضي عن بعد في القضاء على المستوى الوطني.	4.34	0.870	مرتفعة جدا	1
3	أؤيد فكرة تبني التقاضي عن بعد كوسيلة دائمة لإجراء الجلسات القانونية.	4.18	1.018	مرتفعة	4
4	التقاضي عن بعد يحافظ على حقوق المحكومين أفضل من الجلسات التقليدية.	3.91	1.080	مرتفعة	7
5	هناك عمليات تحديث مستمرة للقوانين واللوائح لدعم التقاضي عن بعد في السعودية.	4.25	0.763	مرتفعة جدا	3
6	منصات التقاضي عن بعد كافية لاستمرار التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية.	3.97	0.974	مرتفعة	6
7	التدريب المستمر للكوادر القضائية يساعد في استمرار التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية.	4.00	0.876	مرتفعة	5
	متوسط درجة الموافقة عن مدي استعداد النظام القضائي السعودي لتبني التقاضي عن بُعد	4.14	0.739	مرتفعة	

يتضح من الجدول رقم (17) ما يلي:

أ- أن درجة موافقة عينة الدراسة عن عبارة " **أؤيد فكرة استخدام التقاضي عن بعد في القضاء على المستوى الوطني**" كانت مرتفعة جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة عن هذه الفقرة (4.34)، بانحراف معياري قدره (0.870)، وجاءت هذه العبارة في الترتيب "الأول" من بين عبارات المحور السادس: " **تقييم مدي استعداد النظام القضائي السعودي لتبني التقاضي عن بُعد** " وعددهم (7) عبارات.

ب- أن درجة موافقة عينة الدراسة عن عبارة " **التقاضي عن بعد يحافظ على حقوق المحكومين أفضل من الجلسات التقليدية**" كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة عن هذه الفقرة (3.91)، بانحراف معياري قدره (1.080)، وجاءت هذه العبارة في الترتيب "الأخير" من بين عبارات المحور السادس: " **تقييم مدي استعداد النظام القضائي السعودي لتبني التقاضي عن بُعد**" وعددهم (7) عبارات.

ج- أن درجة موافقة عينة الدراسة عن عبارات المحور السادس: " **تقييم مدي استعداد النظام القضائي السعودي لتبني التقاضي عن بُعد** " بشكل عام كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة عن المحور السادس (4.14)، بانحراف معياري قدره (0.739)، وكان عدد عبارات هذا المحور (7) عبارات.

وإجمالا يعرض الجدول التالي ترتيب محاور الاستبانة والتي تعبر عن رأي عينة الدراسة في مدى تأثير التقاضي عن بُعد على العدالة في المحاكم السعودية:

جدول رقم (18): ترتيب محاور الاستبانة (ن = 396)

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
المحور الأول: تقييم مدي تأثير التقاضي عن بُعد على سرعة إنجاز القضايا.	4.42	0.588	مرتفعة جدا	1

المحور الثاني: تحليل مدي تأثير التقاضي عن بُعد على توفير العدالة للمواطنين.	4.33	0.524	مرتفعة جدا	2
المحور الثالث: دراسة مدي تأثير التقاضي عن بُعد على كفاءة النظام القضائي.	3.90	0.583	مرتفعة	6
المحور الرابع: تحليل مدي إمكانية التغلب على التحديات والمخاطر المحتملة لتقنية التقاضي عن بُعد.	4.08	0.515	مرتفعة	5
المحور الخامس: فحص مدي تأثير التقاضي عن بُعد على الشفافية والموثوقية في النظام القضائي.	4.24	0.624	مرتفعة جدا	3
المحور السادس: تقييم مدي استعداد النظام القضائي السعودي لتبني التقاضي عن بُعد.	4.14	0.739	مرتفعة	4
المتوسط الحسابي العام لجميع المحاور	4.18	0.457	مرتفعة	

يتضح من الجدول رقم (18) ما يلي:

أ- جاء ترتيب المحور الأول **"تقييم مدي تأثير التقاضي عن بُعد على سرعة إنجاز القضايا"** في مقدمة المحاور الستة، وكانت درجة الموافقة مرتفعة جدا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة عن هذا المحور (4.42)، بانحراف معياري قدره (0.588).

ب- بينما حل المحور الثالث **" دراسة مدي تأثير التقاضي عن بُعد على كفاءة النظام القضائي"** في آخر المحاور الستة، وكانت درجة الموافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة عن هذا المحور (3.90)، بانحراف معياري قدره (0.583).

ج- وأخيرا جاءت درجة موافقة عينة الدراسة عن جميع محاور الاستبانة **مرتفعة**، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجابات عينة الدراسة (4.18)، بانحراف معياري قدره (0.457).

- وقبل الإجابة عن السؤال السابع للدراسة والذي يبحث عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على العدالة في المحاكم السعودية تعزي لمتغيرات، الجنس، والعمر، والمستوى

التعليمي، فقد قام الباحثان باختبار اعتدالية توزيع البيانات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات اعتداليًا (طبيعيًا).

اختبار الاعتدالية:

لاختبار اعتدالية البيانات، تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف – سميرنوف) (*Kolmogorov-Smirnov test*)، لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (19): اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov Test)

المحاور	كولمجروف – سميرنوف					
	القيمة الإحصائية	عدد المفردات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة الفعلية	الدلالة الإحصائية
المحور الأول: تقييم مدي تأثير التقاضي عن بُعد على سرعة إنجاز القضايا.	0.163	396	4.42	0.588	0.000	دالة
المحور الثاني: تحليل مدي تأثير التقاضي عن بُعد على توفير العدالة للمواطنين.	0.114	396	4.33	0.524	0.000	دالة
المحور الثالث: دراسة مدي تأثير التقاضي عن بُعد على كفاءة النظام القضائي.	0.103	396	3.90	0.583	0.000	دالة
المحور الرابع: تحليل مدي إمكانية التغلب على التحديات والمخاطر المحتملة لتقنية التقاضي عن بُعد.	0.126	396	4.08	0.515	0.000	دالة
المحور الخامس: فحص مدي تأثير التقاضي عن بُعد على الشفافية والموثوقية في النظام القضائي.	0.136	396	4.24	0.624	0.000	دالة
المحور السادس: تقييم مدي استعداد النظام القضائي السعودي لتبني التقاضي عن بُعد.	0.121	396	4.14	0.739	0.000	دالة
المحاور ككل	0.088	396	4.18	0.457	0.000	دالة

الجدول السابق رقم (19) يبين نتائج اختبار *Kolmogorov-Smirnov Test*، أن قيم مستوى المعنوية أقل من ٠،٠٥ أي ($Sig. < 0.05$)، وهذا يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبناء عن هذه النتائج يتضح لنا أن الاختبارات المناسبة لإجراء اختبار الفروق الإحصائية هي الاختبارات اللامعلمية.

إجابة السؤال السابع:

وللإجابة عن سؤال الدراسة السابع والذي ينص على: **هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على**

العدالة في المحاكم السعودية من وجهة نظر القضاة والمشايخ تعزي لمتغيرات، الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي؟

أ. الفروق تبعا لمتغير الجنس:

ولمعرفة دلالة الفروق بين متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على العدالة في المحاكم السعودية تعزى لمتغير الجنس، قام الباحثان بإجراء اختبار "مان – ويتني" (*Mann -Whitney U Test*).

والجدول التالي يعرض نتائج هذا الاختبار.

جدول (20): نتائج اختبار "مان – ويتني" (Mann -Whitney U Test) لمعرفة دلالة الفروق بين متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على العدالة في المحاكم السعودية من وجهة نظر القضاة والمشايخ تعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد هـ	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة "U Test"	مستوى الدلالة الفعلية	الدلالة الإحصائية
ذكر	382	200.27	76503.14	12349.500	0.549*	غير دالة
أنثى	14	191.91	2686.74			

***غير دالة عند مستوى معنوية (0.05).**

ويتضح من الجدول رقم (20) ما يلي:

لا توجد فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على العدالة في المحاكم السعودية من وجهة نظر القضاة والمشايخ تعزى لمتغير الجنس، حيث بلغ مستوى الدلالة الفعلية (0.549) وهي أكبر من مستوى الدلالة المفترض (0.05).

والشكل البياني التالي يعرض النتائج الواردة في الجدول السابق.

 ISBN: 978-9922-8178-3-5

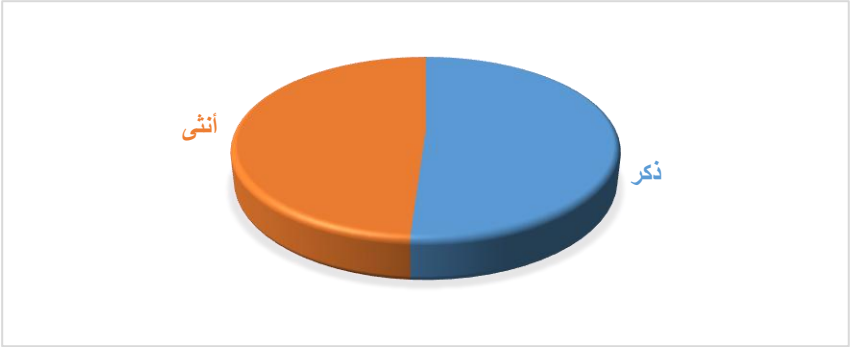

شكل رقم (4): المقارنة بين متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على العدالة في المحاكم السعودية من وجهة نظر القضاة والمشايخ تعزى لمتغير الجنس

ب. الفروق تبعا لمتغير العمر:

ولمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على العدالة في المحاكم السعودية من وجهة نظر القضاة والمشايخ تعزى لمتغير العمر، قام الباحثان بإجراء "مان – ويتني" (*Mann -Whitney U Test*).

والجدول التالي يعرض نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (21): نتائج اختبار "مان – ويتني" (*Mann -Whitney U Test*) للمقارنة بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على العدالة في المحاكم السعودية من وجهة نظر القضاة والمشايخ تعزى لمتغير العمر

العمر	العدد هـ	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة "U Test"	مستوى الدلالة الفعلية	الدلالة الإحصائية
أقل من (40) سنة	228	221.08	50406.24	11242.500	*0.517	غير دالة
(40) سنة فأكثر	168	210.27	35325.36			

***غير دالة عند مستوى معنوية (0.05).**

يتضح من الجدول السابق رقم (21) ما يلي:

لا توجد فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على العدالة في المحاكم السعودية من وجهة نظر القضاة

والمشايخ تعزى لمتغير العمر، حيث بلغ مستوى الدلالة الفعلية (0.517) وهي أكبر من مستوى الدلالة المفترض (0.05).

والشكل البياني التالي يوضح النتائج السابقة:

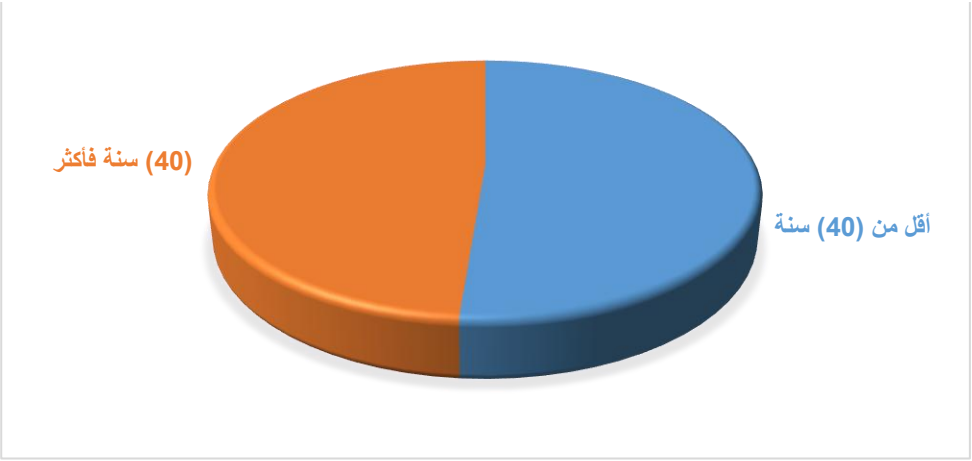

شكل رقم (5): يوضح المقارنة بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على العدالة في المحاكم السعودية تعزى لمتغير العمر

ج. الفروق تبعا لمتغير المستوى التعليمي:

ولمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على العدالة في المحاكم السعودية من وجهة نظر القضاة والمشايخ تعزى لمتغير المستوى التعليمي، قام الباحثان بإجراء اختبار كروسكال واليس (*Kruskal-Wallis H*).

والجدول التالي يعرض نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (22): نتائج اختبار كروسكال واليس (*Kruskal-Wallis H*) للمقارنة بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على العدالة في المحاكم السعودية من وجهة نظر القضاة والمشايخ تعزى لمغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد ن	متوسط الرتب	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى الدلالة الفعلية	الدلالة الإحصائية
بكالوريوس	290	306.00	2.327	3	*0.507	غير دالة
ماجستير	89	212.07				
دكتوراة	17	200.01				

 ISBN: 978-9922-8178-3-5

***غير دالة عند مستوى معنوية (0.05).**

يتضح من الجدول السابق رقم (22) ما يلي:

لا توجد فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على العدالة في المحاكم السعودية من وجهة نظر القضاة والمشايخ تعزى لمغير المستوى التعليمي، حيث بلغ مستوى الدلالة الفعلية (0.507) وهي أكبر من مستوى الدلالة المفترض (0.05).

والشكل البياني التالي يوضح النتائج السابقة:

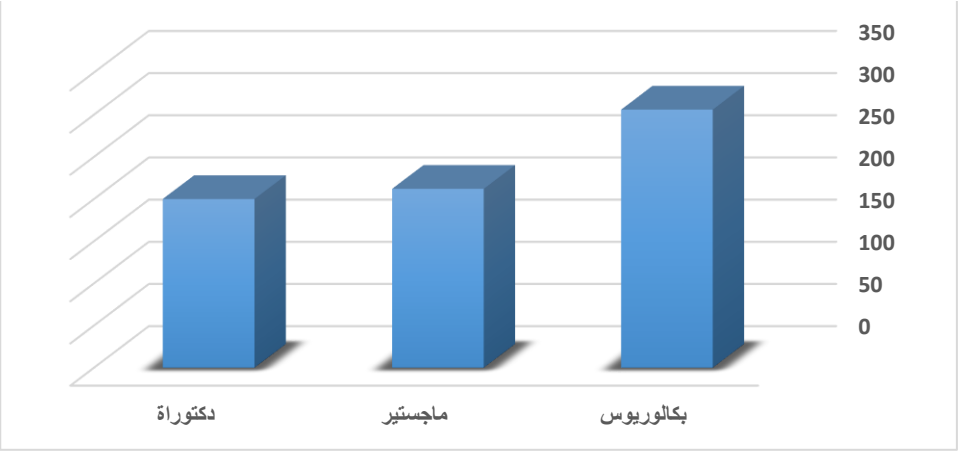

شكل رقم (6): يوضح المقارنة بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تأثير التقاضي عن بُعد على العدالة في المحاكم السعودية من وجهة نظر القضاة والمشايخ تعزى لمغير المستوى التعليمي

التوصيات:

1. ضرورة تعزيز وتطوير البنية التقنية للمحاكم:

توصي الدراسة بضرورة تعزيز وتطوير البنية التحتية التقنية في جميع محاكم المملكة، لضمان كفاءة وفعالية جلسات التقاضي عن بُعد، وتفادي الانقطاعات أو الأعطال التي قد تؤثر سلبًا على سير العدالة.

2. تحديث التشريعات القضائية بما يتماشى مع التحول الرقمي:

توصي الدراسة بمراجعة الأنظمة القضائية الحالية وتعديلها أو استحداث أنظمة جديدة تأخذ في الاعتبار خصوصية التقاضي الإلكتروني، بما في ذلك ما يتعلق بالإثبات، الحضور، التبليغ، وضمانات العدالة.

3. توفير برامج تدريبية مستمرة للقضاة وأطراف العملية القضائية:

من المهم تنظيم دورات تدريبية وورش عمل للقضاة والمشايخ وموظفي المحاكم حول آليات التقاضي الإلكتروني، والتعامل مع المنصات الرقمية، وأفضل الممارسات القضائية في البيئة التقنية.

4. ضمان مبدأ العدالة الشاملة وعدم التحيز التقني:

توصي الدراسة بتفعيل آليات تضمن تكافؤ الفرص لجميع أطراف الدعوى، بحيث لا يُؤثر التفاوت في المهارات التقنية أو توفر الموارد الرقمية على حقوق الأطراف أو على مخرجات الأحكام القضائية.

5. تعزيز موثوقية وأمن البيانات القضائية الرقمية:

توصي الدراسة بأهمية تبني معايير عالية لأمن المعلومات في المنصات القضائية الرقمية، لضمان سرية القضايا ومنع أي اختراق أو تلاعب في بيانات الجلسات أو الأحكام.

6. إجراء تقييم دوري لتجربة التقاضي عن بعد:

من الضروري أن يتم تقييم تجربة التقاضي عن بُعد بشكل دوري من خلال استبيانات وآليات استماع لملاحظات القضاة والمشايخ والمحامين والمتقاضين، وذلك لتحسين الأداء وتجاوز العقبات.

7. التمييز بين القضايا المناسبة وغير المناسبة للتقاضي الإلكتروني:

توصي الدراسة بوضع معايير محددة لتحديد أنواع القضايا التي يُمكن أن تُنظر عن بُعد وتلك التي تتطلب الحضور الفعلي، مع مراعاة نوع القضية، وأهمية حضور الأطراف، والجانب الإنساني المتعلق بها.

8. تعزيز التوعية المجتمعية بحقوق وواجبات التقاضي الرقمي:

من المهم رفع مستوى الوعي القانوني لدى المواطنين والمقيمين بشأن حقوقهم وواجباتهم في التقاضي عن بُعد، من خلال حملات إعلامية ومنشورات إرشادية واضحة وسهلة الفهم.

9. الاستفادة من التجارب الدولية:

توصي الدراسة بالاطلاع على تجارب الدول الأخرى في مجال التقاضي الإلكتروني، والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية بما يتوافق مع السياق القضائي السعودي.

10. إدراج مفاهيم التقاضي الإلكتروني في المناهج القانونية:

توصي الدراسة بدمج موضوعات التقاضي عن بعد والتحول الرقمي في المناهج الدراسية بالكليات الشرعية والقانونية، لتأهيل الكوادر المستقبلية للتعامل مع القضاء الرقمي.

المقترحات:

تقدم الدراسة مقترحات بحثية مستقبلية منها:

1. "دراسة مقارنة بين النظام القضائي التقليدي والإلكتروني في تحقيق العدالة الناجزة"

يُقترح إجراء دراسة مقارنة شاملة بين نظام التقاضي التقليدي ونظام التقاضي عن بعد من حيث السرعة، الكفاءة، ورضا المتقاضين، لتحديد أي النظامين يحقق العدالة بصورة أكثر تكاملاً.

2. "تحليل تجارب الدول الأخرى في مجال التقاضي الإلكتروني"

يُوصى بإجراء دراسات مقارنة بين تجربة المملكة العربية السعودية وتجارب دول رائدة في تطبيق أنظمة التقاضي الإلكتروني، مثل سنغافورة أو الإمارات أو كندا، بهدف استخلاص أفضل الممارسات وتطبيقها محلياً.

3. "دراسة أثر التقاضي عن بعد على حقوق المتهم في القضايا الجزائية"

يُقترح تخصيص بحث مستقل يُعنى بتحليل مدى تأثير اعتماد التقاضي الإلكتروني على ضمانات حقوق الدفاع، وحضور الجلسات، وسرية المحاكمات في القضايا الجزائية.

4. "تحليل مستوى رضا القضاة والمشايخ عن تجربة التقاضي عن بعد"

يُقترح إجراء دراسات كمية ونوعية لقياس رضا القضاة والمشايخ عن التحول إلى نظام التقاضي عن بعد، ومدى تأثيره على أدائهم واتخاذهم للقرارات القضائية.

5. "دراسة قانونية حول مشروعية الإثبات الرقمي في جلسات التقاضي الإلكتروني"

يُقترح إجراء دراسة متخصصة في مدى قبول الأدلة الرقمية، والمراسلات الإلكترونية، وتسجيلات الفيديو في جلسات التقاضي، ومدى انسجامها مع أصول الإثبات في الفقه والقانون السعودي.

6. "أثر التقاضي الإلكتروني على الوصول إلى العدالة للمواطنين في المناطق النائية"

يُوصى بدراسة مدى إسهام نظام التقاضي عن بعد في تحسين الوصول للعدالة للأفراد في القرى والمناطق البعيدة عن مقار المحاكم، وتحليل العقبات التقنية أو اللوجستية التي قد تواجههم.

7. "بحث تحليلي لمدى توافق نظام ناجز الإلكتروني مع المبادئ القضائية الشرعية"

يُقترح دراسة مدى اتساق نظام "ناجز" ومنصات القضاء الإلكتروني مع الضوابط الشرعية والإجراءات القضائية المستقرة في النظام العدلي السعودي.

8. "أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي على مستقبل القضاء الإلكتروني في السعودية"

يُقترح التوسع في دراسة دور الذكاء الاصطناعي في دعم القضاة، وتصنيف القضايا، وتحليل الأدلة، ومدى تقبّل القضاة والمشايخ لهذه التقنيات الحديثة.

المصادر والمراجع

(التقاضي الإلكتروني (المرافعة الكتابية)

https://new.najiz.sa/applications/landing/service/ba399a51 -da43- 43ba-8a34-a7e05ff7850a

https://www.ammonnews.net/article/599871

ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، مصر، ب. س. ن.

أحمد السيد الصاوي، الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.

عبد الله ماجد، العكايلة، أثر تقنية الاتصال عن بعد على ضمانات المحاكمة العادلة، مقال منشور بتاريخ 17/ 3/ 2021، جريدة عمون الإلكترونية.

آل خنين، عبد لله محمد بن سعد، المحقق الجنائي في الفقه الإسلامي، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

الحميري، نشوان بن سعيد اليمني (المتوفى: 573هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإيراني - د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م، [ترقيم الكتاب موافق للمطبوع]

الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني، الإصدار الثاني

https://www.moj.gov.sa/Documents/ManualForRemoteLitigationV2.pdf

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، المصباح المنير في شرح غريب الحديث، دار الفكر، بيروت.

الهنوف بنت عبد العزيز السلمي، العلاقة ما بين مبدأ علانية الجلسات والتقاضي عن بعد بالمملكة العربية السعودية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية – دورية علمية محكمة - المجلد العاشر العدد الثالث سبتمبر2024.

بن أعراب محمد، حومر عبد الغاني، الحق في المحاكمة السريعة كأحد مقومات المحاكمة المنصفة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، مجلد 7، عدد 1 ،2021.

ترجمان نسيمة، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة علمية دولية محكمة، مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحيى فارس، المدية، مجلد 5، عدد 2، 2019.

حائطي فأطيمة، نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات القضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية، مخبر تشريعات حماية النظام البيئي، جامعة ابن خلدون، تيارت، مجلد 7، عدد 1، 2021.

خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، ط الأولى مصر.

سلطان مرزوق فايز الحربي، مبدأ المواجهة بين الخصوم، في نظام الإجراءات الجزائية السعودي، (دراسة مقارنة)، مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، العدد (72).

سنان سليمان سنان الطياري الظهوري، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في القانون، كلية القانون، جامعة الشارقة، 2019/ 2020.

صفيان محمد شديفات، التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية ال videoconference، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية، الأردن، مجلد 42، عدد1 ، 2015.

عصماني ليلى، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، جامعة وهران 2، عدد13، فبراير 2016.

محمد سويلم حامد، صلاح مهدي محمد، الدليل الشامل في التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS، 2021، ص 18.

ميموني حاجي، التقاضي عن بعد .https://www.academia.edu

نجات كلتومة، التقاضي الالكتروني وانعكاساته في الجزائر، ماجستير الحقوق، قانون جنائي وعلوم جنائية، جامعة مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021-2022م ص13.

نضيف جاسم محمد عباس الكرعاوي، التقاضي عن بعد، رسالة ماجستير في القانون الخاص، كلية القانون، جامعة بابل، العراق، 2014م، ص21.

نظام الإجراءات الجزائية السعودي.